دلالة المثلات على الإيمان

إعداد

د. عيسى بن عبد الله السعدي

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الطّائف

ملخص البحث

المَثُلاَت عبارة عمَّا أصاب القرون الماضية من العـذاب المنقطـع الـنظير . وقـد اطّـرد الإخبار عن حجيّتها بما يفيد التعظـيم والتكـثير والتوكيـد ؛ لأهميتـها البالغـة وكثـرة عبرهـا وعظاتها ، ومن أعظم ما تدلّ عليه من المطالب أصل دين الرّسـل جميعًـا ؛ وهـو الإيمـان باللّـه وحده والكفر بما يُعبد من دونه ؛ فهي تدلّ على حدّ الإيمـان وتفـسيره ، وأنّـه قـول وعمـل لا يختصّ بالقول وحده كما تزعم المرجئة . وتدلّ على شرط اعتبـار الإيمـان وهـو حـصوله حـال الاختيار لا حال الضرورة ، فلا يقبل إيمان المعاينة خلافًـا لمـن صـحّحه مـن الـصوفية . وتـدلّ أيضًا على أصل الإيمان وقاعدته ؛ وهو تصديق الرسـل ؛ لأنّ اللّـه لا يؤيّـد بنـصره المـستقر إلاّ من كان صادقًا فيما يخبر عن اللّه وعن دينه . وتدلّ آخرًا علـى ثمـرة الإيمـان وفائدتـه ؛ وهـي تحقّق ما ينتظر من وعد اللّه ووعيده ؛ لأنّ إنجازه فيما مضى آية بيّنة على صـدق مـا ينتظـر مـن عدات اللّه في الدنيا والآخرة.

* * *

المقدِّمة :

الحمد لله وحده ، والصلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده ، وبعد :

فإنَّ ما أصاب القرون الماضية من العقاب المنقطع النظير من أشهر ما تكرّر ذكره من مثاني القرآن الكريم ؛ وذلك لشدّة حاجة النَّاس لعظاته وبراهينه في كلّ عصر ؛ وبخاصّة في عصر تطاولت بعض مجتمعاته على الثوابت المسلّمات ، وجاهرت بالموبقات المهلكات ، واستعلنت بالمنكرات البيّنات ، وتجاوز الخطب إلى اعتبار ذلك كلّه حقًّا مشروعًا تكفله دساتير الأنظمة الديمقراطية ، وتجعله مظهرًا من مظاهر حريّة الفكر والتعبير والسّلوك ! ؛ فلا يحلّ لأحد كائنًا من كان أن ينكر شيئًا من آرائهم أو أفعالهم ، فضلاً عن أن يُجَرَّم أو يعاقب عليها ! وإذا وصل الضلال والظلم بأهله لهذا الحدّ فإنّه يخشى عليهم حينئذٍ ممّا أصاب أسلافهم من وقائع اللّه وقوارعه ؛ لأنّ سنن اللّه مطّردة في الظالمين المسرفين ، إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين ، قال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا ﴾ [محمَّد : ١٠] ، وقال : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [هود : ١٠٢] .

وقد أطلق على هذا الضّرب من الأخذ بالعقوبة اسم (المَثُلات) ؛ وهو اسم قرآني شامل لجميع ما تختص به هذه العقوبة من الصفات ؛ يوضّح ذلك ما ذكره العلماء في بيان معنى المَثُلات ؛ فقد فسّروها بالأمثال المضروبة ، وبالأشباه والأمثال ، وبالعقوبات المنكلات (١) . وهي كلّها عبارات متكاملة ومتلاقية في المعنى ؛ لأنّ كلّ عبارةٍ فيها تنبئ عن بُعْد للكلمة ، وتوضّح جانبًا من معناها ؛ فتفسيرها بالعقوبة المنكلة يدلّ على شدّتها واطرادها ؛ لأنّ التنكيل يعني منع المكلّفين عن مقارفة أفعال المعذّبين ؛ لئلا يصيبهم ما أصابهم . وتفسيرها بالأشباه والأمثال يدلّ على تشابه المَثُلات في الأخذة الفذّة بالعقوبة ، وفي دورانها مع الكفر ، واختلاف صورها تبعًا لاختلاف شعب الكفر ؛ ولهذا كان جزاء كلّ أمّةٍ مشابهًا لجرائرها وجرائمها .

وأمّا تفسيرها بالأمثال المضروبة فإنّه يدلّ على شهرة المَثُلات ووضوحها ،

وعلى أنّها براهين ، وحجج فطرية ، شأنها في ذلك شأن المثل المضروب في وضوحه وحجيته [٢] ؛ ولهذا كانت المَثُلات آيةً للنّاس كافّة ، وللمؤمنين خاصّة ، قال تعالى : ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ﴾ [الفرقان : ٣٧] وقال : ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ . فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ . وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر : ٧٣ ، ٧٧] ؛ أي حجّة وبرهانًا على كثيرٍ من دلائل الحقّ ، وحقائق اليقين ؛ ولهذا أطلقت دلالة الآية ، ولم تقيد بمطلوب معيّن [٣] ؛ ومن أعظم ما تدلّ عليه من المطالب ما بعثت به الرّسل ، وأنزلت به الكتب ، من الدعوة إلى الإيمان باللّه وحده ، والكفر بما يعبد من دونه ؛ فهي تدلّ على حدّ الإيمان وتفسيره ، وعلى شرطه ووقت قبوله ، وعلى قاعدته وأصوله ، وعلى ثماره وآثاره في الدنيا والآخرة . وهذه الدراسة عبارة عن محاولةٍ لإبراز دلالة المَثُلات على هذه المحاور الكبرى دون إغراق في تفاصيل لا يتّسع لها مثل هذا المقام ؛ ولهذا انحصرت الدراسة في المباحث الآتية : ـــ

المبحث الأوّل : في معنى المثلة ، وطرق دلالة النّصوص على حجيتها .

المبحث الثّاني : في وجه دلالة المَثُلات على تفسير الإيمان ، وإثبات أنَّهُ قول وعمل ، لا يختصّ بالقول وحده .

المبحث الثّالث : في بيان دلالة المَثُلات على شرط اعتبار الإيمان ، والرد على من صحّح إيمان المعاينة ، وبيان ما يستثنى من ذلك .

المبحث الرّابع : في بيان دلالة المَثُلات على أصل الإيمان وقاعدته الكبرى ؛ وهي تصديق الرسل ، والقطع بصحة دينهم ، وقبول ما جاءوا به من الأخبار والأحكام .

المبحث الخامس : في دلالة المَثُلات على ثمرة الإيمان وفائدته ؛ وهي تحقق وعد اللّه لأوليائه ، وإنفاذ وعيده في أعدائه .

وقد عالجت هذه القضايا وفق قواعد البحث العلميّ ؛ فاستقرأت النّصوص، وجمعت مادّة البحث من مصادره المعتمدة ، وحرصت على أن تكون صياغته بأسلوب علمي موثّق وفق الأعراف المتّبعة في هذا الفنّ . واللّه الموفّق والهادي إلى سواء السبيل .

المبحث الأوّل : حجيّة المَثُلات

المَثُلات جمع مؤنّث سالم ، مفرده (مَثُلة) ؛ والمَثُلة والمُثْلة اسم للعقوبة المنكِّلة لا لمطلق العقوبة . والغالب أنَّ المَثُلة تكون باستئصال بعض الأعضاء ؛ كجدع الأنف ، أو قطع الأذن ، أو شيءٍ من الأطراف ، ومنه التّمثيل بالقتلى ، والتّمثيل بالحيوانات (٤) .

والمراد بها اصطلاحًا : العقوبات المنكّلات المتفرّدة عن النظائر ؛ وهي ما أصاب القرون الماضية من الهلاك المنقطع النظير ؛ كالإهلاك بالغرق الخارج عن المعهود ، أو الريح والصواعق المنقطعة النظير (٥) . وقد قرن اللّه معظم هذه المَثُلات ، أو معظم من حلّت به في موضع واحد ، قال تعالى : ﴿ فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ، وقال : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ. وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ . وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [الحج : ٤٢ ــ ٤٤] .

والخروج عن معهود الخلق ومقدورهم من خصائص براهين النبوة ؛ ولهذا كانت المَثُلات أو الإهلاك الخارج عن المعهود من أعظم أدلّة صدق الرّسل ، وأكبر براهين الإيمان (٦) . وقد اطرد الإخبار عن دلالتها ، وإثبات حجيتها بطرق متعدّدة ، منها : ــ

الأوّل : الإخبار عن دلالة المَثُلات بأسلوب يفيد التعظيم والتكثير ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا ءَايَةً ﴾ [القمر : ١٥] . وقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ

لآيَاتٍ ﴾ [المؤمنون : ٣٠] ؛ فنكّر المسند في النّص الأوّل، والمسند إليه في الثّاني [٧] ليفيد التعظيم والتكثير؛ أي لدلالات عظيمة قدرًا وكيفًا ، كثيرة عددًا وكمًّا [٨] .

وذكر الآية بلفظ المفرد لا يختلف في دلالته عن ذكرها بلفظ الجمع ؛ لأنّ المراد بها حال الإفراد وحدة النّوع لا العين ؛ فتدلّ على كثير من المعاني ، ويكون مفادها كمفاد الجمع ؛ ولهذا عوقب بين المفرد والجمع في المواضع المتشابهة ، فذكرت الآية في موضع مجموعة ، ثُمَّ ذكرت في نظيره مفردة ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ . وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر : ٧٥ ــ ٧٧] ؛ وقال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٠]، وقال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء : ١٢١]؛ فذكر الآية عقب الإخبار عمّا أصاب قوم نوح ولوط مرّة بلفظ المفرد ، وأخرى بلفظ الجمع ؛ فدلّ على أنَّ مفادهما واحد ؛ وإلاّ لما عوقب بينهما في المواضع المتشابهة .

وأنكر الزركشي وابن الزبير الأندلسي [٩] أن يكون مفاد الآية حال الإفراد والجمع واحدًا ؛ ثُمَّ اختلفا في تحديد أساس الإفراد والجمع ؛ فرأى الزركشي أنَّ الجمع باعتبار كثرة الدلائل ، والإفراد باعتبار وحدانية المدلول عليه ، وأن الأمر لا يخرج عن ذلك ؛ ولهذا لما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية وحّد الآية ، ولم يذكرها بلفظ الجمع كما ذكرها مع المتوسمين [١٠] .

ورأى ابن الزّبير أنَّ الإفراد والجمع يختلف باعتبار السياق ؛ فإن كان المعتبر متعدّدًا ذكر الآية بلفظ الجمع ، وإن كان المعتبر متّحدًا ذكرت الآية مفردة ، وكذلك إن كان المعتبر متعدّدًا إلاّ أَنَّهُ داخل تحت اسم مفرد يجمع الكل ؛ ويرجع إليه الضمير مفردًا ؛ كالأسماء الموصولة ؛ لأنّ مراعاة اللّفظ أوجز ، فتكون أولى من مراعاة المعنى [١١] .

وفي الفرقين كليهما نظر ؛ وبيان ذلك من ثلاثة أوجه : ــ

أنَّ كلام الزركشي مبنيّ على اعتبار دلالة المَثُلات قاصرة على إثبات

الوحدانية ؛ أي التصديق القلبي المجرّد ؛ فالجمع باعتبار كثرة أدلّة هذا الأصل ، والإفراد باعتبار وحدته في ذاته ؛ وأنّه شيء واحد لا يقبل التجزئة ! . وهذا غير مسلّم إطلاقًا ؛ لأنّ المَثُلات تدلّ على الإيمان بمعناه الصّحيح ؛ المركّب من القول والعمل معًا ؛ ولهذا أطلق اللّه دلالة المَثُلات ولم يقيدها بمطلوب معيّن ؛ لأنّها آية على أصول الدِّين ، وليست مجرّد دليل على أصلٍ واحدٍ منها ؛ إذ لو كان ذلك مرادًا لقيّدت الآية بمدلولها المعيّن [١٢] .

أنَّ توحيد لفظ الآية إذا ذكرت مع المؤمنين لا يمكن التسليم به مطلقًا؛ فإن اللّه ذكرها معهم بلفظ الجمع في عدّة مواضع ؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾[سبأ : ١٩]، وقوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُولِي النُّهَى ﴾[١٣] [طه : ١٢٨] ، وقوله : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الجاثية : ٣] ؛ والمثلات من آيات اللّه في الأرض ، يقول ابن القيّم : ((ومن الآيات الَّتي فيها : وقائعه سبحانه الَّتي أوقعها بالأمم المكذّبين لرسلهم ، المخالفين لأمره ، وأبقى آثارهم دالة عليهم)) [١٤] .

وذكر الآيات بلفظ الجمع مع المؤمنين لا يختصّ بدليل المَثُلات ، بل يعمّ سائر أدلّة الأنفس والآفاق ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إلا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النّحل : ٧٩] وقوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فيه وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النمل : ٨٦] ، وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم : ٣٧] ؛ فدلّ جميع ذلك على أنَّ ذكر الإيمان مع الآية لا علاقة له بإفراد لفظها .

أنَّ القول بتوحيد لفظ الآية إذا تعلّقت بمعتبر واحد ؛ أو قصّة واحدة قول غير مطّرد ، فقد ذكرت الآية بلفظ الجمع مع وحدة القصة والمعتبر ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ... إلى قوله : فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ [سبأ : ١٥ ــ ١٩] ؛ ولكن

ابن الزّبير رأى أنَّ التذييل متعلّق بقوم سبأ ومن ذكر قبلهم ؛ فيكـون جمـع الآيـة لـذكره مع معتبرات متعدّدة لا مع معتبر واحد كمـا قـد يبـدو أوّل الأمـر (١٥) . وهـذا غـير مسلّم أيضًا ؛ لأنّ اللّه ابتدأ قصّة سبأ باللام الَّتي تقع جوابًـا للقـسم ؛ وهـي تقطـع مـا بعدها عمّا قبلها ؛ فيكون ذكر الآية بلفـظ الجمـع متعلّقًـا بقـوم سـبأ دون مـن ذكـر قبلهم. ولهذا نظائر كثيرة ؛ فقد ذكر اللّه الآية بلفظ الجمع مـع وحـدة القـصّة في عـدّة مواضع ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَـاتٍ وَإِنْ كُنَّـا لَمُبْـتَلِينَ ﴾ [المؤمنـون : ٣٠] وقوله : ﴿ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِـي ذَلِـكَ لآيَـاتٍ لِقَـوْمٍ يُؤْمِنُـونَ ﴾ [العنكبـوت : ٢٤] ، وقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِـكَ لآيَـاتٍ لِلْمُتَوَسِّـمِينَ ﴾ [الحجـر : ٧٥] ؛ فـذكرها بلفظ الجمع عقب قصّة نوح ، وإبراهيم ، ولوط ، مـع وحـدة المعتـبر والخـبر ؛ وذلـك لأنّ كلّ قصة تنطوي على دلالات متعـدّدة تقتـضي ذكرهـا بلفـظ الجمـع ، أو المفـرد النوعي الشامل لكثير من المعاني . وهذا هو الواقع فعـلاً ؛ ولهـذا عاقـب اللّـه بينـهما في المواضع المتشابهة ، كما ذكر أوّل المسألة .

الثّاني : الإخبار عن حجيّة المَثُلات بأسلوب يفيـد التوكيـد والتحقيـق . ولهـذا الأسلوب عدّة صور ، منها : ـــ

التوكيد بالجملة الإسمية المؤكدة ؛ كما في قولـه تعـالى : ﴿ إِنَّ فِـي ذَلِـكَ لآيَـةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر : ٧٧] ؛ وقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَـاتٍ لأُولِـي النُّهَـى ﴾ [طـه : ١٢٨] ، وقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِـكَ لآيَـةً لِقَـوْمٍ يَعْلَمُـونَ ﴾ [النمـل : ٥٢] ؛ فـصدّر الجمل الإسمية بإن المؤكِّدة ، ثُمَّ قرن اسمها بما أخّره وجوبًـا عـن معمـول الخـبر ؛ وهـي اللام المزحلقة ، الَّتي تفيد التوكيـد أيـضًا ؛ فـاجتمع في الخـبر مؤكـدان زيـادة علـى التوكيد بالجملة الإسمية ؛ مبالغة في توكيد نسبة الخبر للمبتـدأ ، وتحقيـق دلالـة المَـثُلات ، وإثبات حجيتها على صحة الإيمان وبطلان الكفر (١٦) .

التوكيد بمؤكد من مؤكدات الجملة الفعليـة ؛ كمـا في قولـه تعـالى : ﴿ وَلَقَـدْ تَرَكْنَاهَا ءَايَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾ [القمر : ١٥] ؛ فأكّـد الجملـة الفعليـة بحـرف مختـص بالدّخول على الفعل ؛ وأوقعه في صدر جملة فعليـة أجيـب بهـا القـسم (١٧) ؛ مبالغـة في

توكيد النسبة ؛ لأنّ التوكيد بقد في مثــل هــذا الــسياق بمترلــة التوكيــد بــإن والــلام المزحلقة [١٨] .

التوكيد بمؤكّد عام ، لا يختص بجملــة اسميــة أو فعليــة ؛ كالتوكيــد بالترديــد ، أو التّعليل ، أو التذييل ، أو الصفة [١٩] .

فالتوكيد بالترديد كقوله تعــالى : ﴿ إِنَّ فِــي ذَلِــكَ لآيَــةً وَمَــا كَــانَ أَكْثَــرُهُمْ مُــــؤْمِنِينَ ﴾ [الــــشعــــراء : ٨ ، ٦٧ ، ١٠٣ ، ١٢١ ، ١٣٩ ، ١٥٨ ، ١٧٤ ، ١٩٠] ؛ فكرّر الآية في ثمانية مواضع من السورة ، ستّة منها بعد ذكــر مــا أوقعــه اللّــه بأعدائه من المَثُلات ؛ وذلك لتأكيد حجيتها وتقرير دلالتها بطريــق الترديــد ؛ وهــو مــن صور التوكيد بالتكرير ، لكن إذا كان المكرّر متعلّقًــا بغــير مــا تعلّــق بــه المــذكور أوّلاً خصّ باسم الترديد ؛ كما هو الشأن هنا ؛ فإنّ المكــرّر متعلّــق بقــصص متعــدّدة ، وكــلّ قصّة تحمل في طيّاها دلالات مستقلّة ، وعبرًا مختلفة ، فكــرّر للمبالغــة في إثبــات حجيّــة كلّ مثلة بذاها ، ولتقرير مضمون عبرها على أكمل الوجوه [٢٠] .

والتوكيد بالتعليل كقوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَــدَنِكَ لِتَكُــونَ لِمَــنْ خَلْفَــكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَاتِنَا لَغَــافِلُونَ ﴾ [يــونس : ٩٢] ؛ فــنصّ علــى علّــة إظهار ما حلّ بفرعون من المثلة ؛ تحقيقًــا لدلالتــها ، وتمكينًــا لعبرهــا في النفــوس ؛ لأنّ العلّة المنصوصة قاضية بعموم المعلــول ، ولأنّ النفــوس أكثــر اعتبــارًا وانبعاثًــا إلى نقــل الحكم المعلل من محله إلى نظائره [٢١] .

أمّا التذييل فالمراد به أن يذكر بعد تمــام الكــلام جملــة مــستقلّة عنــه لفظًــا ، ومحقّقة له معنى ؛ لتوكيد دلالة منطوق الكلام أو مفهومــه [٢٢] . وتوكيــد دلالــة المَــثُلات بجمل التذييل له عدّة صور ، منها : ـــ

التذييل بما يدلّ على ذمّ الغفلة عــن دلالــة المَــثُلات ، كمــا في قولــه تعــالى : ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَــكَ ءَايَــةً وَإِنَّ كَــثِيرًا مِــنَ النَّــاسِ عَــنْ ءَايَاتِنَــا لَغَافِلُونَ ﴾[يونس : ٩٢] .

التذييل بذكر حكمة دلالة المَـثُلات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٠] ؛ فحكمة المَـثُلات ابتلاء العباد ، واختبارهم ؛ ليتميّز المعتبرون عن الغافلين (٢٣) .

التذييل بما يدلّ على الحثّ على تدبّر دلالة المَـثُلات ، والاتّعاظ بعبرها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا ءَايَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾ [القمر : ١٥] ؛ فالجملة المصدّرة بحرف الاستفهام (هل) (٢٤) جملة تذييلية تفيد توكيد دلالة منطوق الجملة الأولى (٢٥) ؛ سواء أكان الاستفهام خبريًّا أم إنشائيًا ؛ فإن الاستفهام الّذي ذيّلت به الآية يحتمل أن يكون إنكاريًّا إبطاليًّا ؛ فيكون المراد إنكار ونفي وجود المتّعظ رغم قوّة دلالة العظة ووضوحها . وهذا ما يدلّ عليه كلام أبي السعود والآلوسي (٢٦) .

ويحتمل أن يكون الاستفهام إنشائيًا يراد به التحضيض على الاعتبار والاتّعاظ بما أوقعه اللّه بقوم نوح من المثلة البينة . وهذا ما يدلّ عليه كلام السيوطي والصاوي (٢٧) . وهو الأظهر ؛ لوجود من اعتبر بمثلة قوم نوح وغيرها من المَـثُلات وإن كانوا أقلّ من الغافلين ؛ ولهذا نفى الاعتبار عن الأكثر لا عن الجميع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَاتِنَا لَغَافِلُونَ ﴾ [يونس : ٩٢] .

وأمّا التوكيد بالصفة فكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا ءَايَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٣٥] ؛ فالآية بمعنى العلامة الظاهرة الواضحة ، ووصفها يدل على هذا المعنى أيضًا ؛ فإنّه يقال : بان الشيء إذا ظهر واتّضح وانكشف (٢٨) ؛ فيكون التوكيد بالصفة للدلالة على شدّة ظهور هذه الآية لكلّ ذي عقل ؛ ولهذا أنكر اللّه على من عاين آثارهم ثُمَّ لم يعتبر بما أصابهم ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات : ١٣٧ ، ١٣٨] .

وفي آية العنكبوت سوى التوكيد بالصفة توكيد بالقسم ، وبحرف التّحقيق ، ويحتمل أن حرف (من) المذكور في الآية زائد فيكون مؤكّدًا ثالثًا ؛ لأنّه من الأحرف السبعة الّتي تأتي في بعض الموارد زائدةً للتوكيد (٢٩) . والاحتمال في المؤكد الثّالث سببه شيئان : ـ

أحدهما : أن (من) هنا على قول الجمهور للتبعيض وليست زائدة ؛ لأنّ المراد بالمتروك منها عندهم آثار منازلهم ، أو الماء الأسود على وجه الأرض ، أو الحجارة الّتي أهلكوا بها ، وأدركها أوائل هذه الأمّة (٣٠) . ولا يصحّ أن تكون زائدة إلاّ على قول الفرّاء ؛ فإنّه يرى أنَّ المعنى : ولقد تركناها آية (٣١) ، فعلى هذا تكون زائدة للتوكيد .

والثّاني : أنَّ المشهور أن (من) لا تزاد في الكلام الموجب ، وإنّما تزاد في سياق الكلام الوارد بعد نفي ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إلا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، ولكن جوّز الأخفش زيادة من في سياق الإثبات ؛ محتجًّا بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام : ٣٤] ؛ فيبقى الأمر محتملاً ، واللّه أعلم (٣٢) .

المبحث الثّاني : معنى الإيمان

الإيمان مصدر يقوم على ثلاثة حروف أصول ؛ هي الألف ، والميم ، والنون. وتدلّ هذه المادة على عدّة معان ، منها : ــ

الأمان ؛ وهو طمأنينة النفس ، وذهاب الخوف ؛ يقال : أمن فلان ، يأمن ، أَمْنًا ، وأَمَنًا ، وأَمَنَةً ، وإِمْنًا ، وأمانًا ، فهو أَمِنٌ وأمين . ويقال : آمن فلان فلانًا إيمانًا فهو مُؤْمن ، وأَمِنٌ . ويقال : استأمنني فلان فآمنته أومنه إيمانًا (٣٣) . واسم ((المؤمن)) مشتقّ من هذا المعنى عند الجوهري وغيره ؛ لأنّ الخلق يأمنون ظلمه ، أو لأنّ أولياءه يأمنون عذابه (٣٤) .

الأمانة ؛ وهي ضدّ الخيانة ؛ يقال : أمنت الرّجل أَمْنًا ، وأَمَنَة ، وأمانًا ، وآمنني يؤمنني إيمانًا ، والعرب تقول : رجل أمان ، إذا كان أمينًا ، ورجل أُمَنَة إذا كان يأمنه النَّاس ، ولا يخافون غائلته . وإطلاق الأمانة على التكليف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ ﴾ [الأحزاب : ٧٢] . لا يخرج عن هذا المعنى ؛ لأنّ من أضمر مثلما أظهر من الخير ، وأطاع ربّه في خلواته وجلواته فقد أدّى أمانة التكليف وإلاّ

كان خائنًا لها بحسب ما فرّط فيها (٣٥) ، قال تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٧] .

الثّقة ؛ فالإيمان يرد بمعنى الثقة ؛ يقال : آمن به إذا وثق ، ويقال : ما آمن أن يجد صحابة إيمانًا ؛ أي ما وثق ، ومنه قولهم : رجل أمنة ؛ أي يثق بكلّ أحد ، وناقة أَمُون ؛ أي وثيقة الخلق ؛ لا تعثر ولا تفتر (٣٦) .

التصديق ؛ فالإيمان يرد بمعنى التصديق الّذي معه أمن ؛ يقال : آمن به إيمانًا؛ أي صدق ، وأمن كذب المُخبر (٣٧) . وقد نقل الأزهري وغيره جواز أن يكون اسم ((المؤمن)) مشتقًّا من هذا المعنى ؛ لأنّ اللّه يصدق أولياءه فيما يدعون إليه من التوحيد ، ويصدق شهادتهم على الأمم يوم القيامة ، ويصدقهم في عِدَاتِ الدنيا والآخرة (٣٨) .

والظاهر أنَّ الإيمان مأخوذ من المعنى الأوّل ؛ وهو الأمن أو الأمان ؛ لأنّ المؤمن تأمن نفسه بإيمانه ، وتطمئن وتسكن ؛ ولهذا فسّره الخليل بالطمأنينة (٣٩) ، أو لأنّ المؤمن بتصديقه وعمله يسعى في أمان نفسه من عذاب اللّه ، كما ذكره البغوي ، وجوّزه النحّاس (٤٠) ، أو لأنّ المُصَدَّق يأمن من تكذيب المصدّق ومخالفته ، كما ذكر ذلك الزمخشري وغيره (٤١) ، أو لأنّ المؤمن دخل في الأمن مطلقًا ، كما نبّه عليه ابن تَيْمِيَّة (٤٢) . ويدل على رجحان مأخذ الإيمان من الأمن ثلاثة أمور : ـ

أحدها : ما رواه ابن ماجه بسنده عن فَضَالَةَ بن عُبَيْد مرفوعًا : ((الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ)) (٤٣) ؛ فدلّ على أنَّ أصله من الأمن ؛ فالمؤمن آمن مع نفسه ، ومع من حوله ؛ ولهذا نفي الإيمان عمّن ناقض موجب هذا الأمن في نصوص كثيرة ؛ كقوله ﷺ : ((لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ ، وَلا اللَّعَّانِ ، وَلا الْفَاحِشِ ، وَلا الْبَذِيءِ)) (٤٤) .

والثّاني : أنَّ لفظ الإيمان إنّما يستعمل في الإخبار عن الأمور الغائبة لا المشاهدة ، وهذا يدلّ على أنَّهُ مشتقّ من الأمن ؛ فلا يستعمل إلاّ في خبر يؤتمن

عليه المخبر (٤٥) . وهذا يضعف قول من جعله مشتقًّا من التصديق ؛ كأبي جعفر النحّاس وغيره (٤٦) ، لأن التّصديق يعمّ كلّ إخبار ، ولا يختصّ بالإخبار عن المغيّبات(٤٧) .

والثّالث : أنَّ الأمن هو الأصل الَّذي ترجع إليه مفردات هذه المادّة ؛ كالثّقة ، والأمانة ، والتّصديق ؛ لأنّ الثّقة يكون معها أمن الواثق وطمأنينته لما وثق به(٤٨) ، والأمانة تعني أمن الخيانة ، والتّصديق يصاحبه أمن المصدّق لما أخبر به ؛ فيكون القول باشتقاقه من الأصل أولى من الفرع ؛ وبخاصّة أن ردّه للتصديق اتّخذ وسيلة للإرجاء ، مع أنَّ من ردّه للتّصديق من علماء اللّغة إنّما أراد التصديق الإذعاني لا التصديق النظري المجرّد ؛ فالراغب مثلاً فسّر الإيمان بإذعان النفس للحق على سبيل التصديق ؛ وذلك باجتماع ثلاثة أشياء ؛ تحقيق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح ، ثُمَّ قال بعده بقليل : ((الإيمان هو التّصديق الَّذي معه أمن)) (٤٩)؛ ولا تناقض في كلامه ؛ لأنّه يريد التصديق الإذعاني أو العملي ؛ المتضمّن للتّصديق الخبري ؛ وهو تصديق الخبر بالامتثال، والدعوى بالعمل؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥] أي حقّقت الأمر بالامتثال (٥٠) .

وأمّا شرعًا فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ الإيمان حال الإطلاق اسم جامع للدّين كلّه ؛ قولاً وعملاً ؛ يقول ابن عبد البرّ : ((أجمع أهل الفقه والحديث على أنَّ الإيمان قول وعمل ، ولا عمل إلاَّ بنيّة)) (٥١) ولهذا كان اسمًا للشريعة الإسلاميّة ، ووصفًا لكلّ من دخلها صدقًا من قلبه (٥٢) ، كما في قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] .

ووجه شموله للدّين كلّه أن القول المطلق والعمل المطلق في كلام السّلف يتناول أركان الإيمان الأربعة الَّتي عليها بناؤه ؛ وهي قول القلب وعمله ، وقول اللّسان ، وعمل الجوارح ؛ فيدخل في ذلك جميع ما يحبّه اللّه ويرضاه من الأقوال

والأعمال الظاهرة والباطنة [٥٣] ؛ ولهذا كان الإيمان المطلق بضعًا وسبعين شعبة ؛ روى الإمام مسلم بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا : ((الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)) [٥٤] ، وهذه الشعب تتفرّع عن أركان الإيمان المطلق الأربعة ؛ فقول القلب يدخل فيه المعتقدات ؛ وهي أصول الإيمان المقيّد ، وما يتفرّع عنها ، وعمل القلب يدخل فيه المحبّة والخوف والرجاء ونظائرها ، وقول اللّسان يدخل فيه التلفّظ بالتوحيد ، واجتناب اللغو ، والذكر بأنواعه ، وأعمال الجوارح تشمل ثلاثة أنواع : ــ

الأعمال المختصّة بالأعيان ؛ كالتطهر حسًّا وحكمًا ، والصلاة فرضًا ونفلاً .

الأعمال المتعلّقة بالأتباع ؛ كالقيام بحقوق العيال وصلة الأرحام .

الأعمال المتعلّقة بالعامّة ؛ كالعدل بين الرعيّة ، ولزوم الجماعة ، والإصلاح بين النَّاس [٥٥] .

وقد وافق أهلَ السنة والجماعة في تفسير الإيمان وإدخال العمل في مسمّى الإيمان جمهورُ الوعيديّة [٥٦] . ولكن هذه الموافقة غير تامّة لا اسمًا ولا حكمًا ؛ لأنهم يخصّون اسم الإيمان بالفرائض ، ولا يُدخلون النّوافل في مسمّى الإيمان ، ويزعم عامّتهم أنَّ الإيمان حقيقة واحدة يلزم من زوال جزئها زوالها كليّة [٥٧] ؛ وعلى ذلك بنى الوعيدية أصولهم المشهورة في التكفير والتفسيق ، والقطع بإنفاذ وعيد من لقي اللّه على كبيرة ، وإثبات وعيده على صفة الدوام ؛ فلا يدخل الجنّة عندهم صاحب كبيرةٍ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ! [٥٨]

وهي أصول مبتدعة ؛ تخالف ما دلّت عليه النّصوص من إثبات الإيمان مع الكبيرة ، وما تواترت به الأحاديث من انقطاع عذاب الموحّدين ؛ ولهذا درج الصَّحابة والتابعون وأتباعهم على مدى القرون على ردّ أصحاب الكبائر إلى مشيئة اللّه وحكمه ، واعتبار عمومات الوعيد مقيّدة بالمخصصات المتصلة والمنفصلة؛

كنصوص الشفاعة ، والحسنات الماحية ، والعفو الإلهي (٥٩) .

وفي مقابل غلوّ هؤلاء قصّر المرجئة في حدّ الإيمان وحكمه ؛ فزعموا أنَّ الإيمان مجرّد قول بلا عمل ؛ ثُمَّ اختلفوا في المراد بالقول على ثلاثة أقوال : ــ

أحدها : أنَّ المراد به قول القلب ؛ وهو المعرفة عند الجهمية ، والتصديق القلبي المجرّد عند الأشاعرة والماتريدية والشيعة الإمامية (٦٠) .

والثّاني : أنَّ المراد به مجرّد قول اللّسان ؛ وهو قول محمَّد بن كرّام وأتباعه (٦١) .

والثّالث : أنَّ المراد به قول القلب واللسان معًا ؛ وهو قول مرجئة الفقهاء (٦٢) .

وقد بنى المرجئة على اعتبار الإيمان حقيقة واحدة ؛ هي مجرّد قول بلا عمل أصولهم المشهورة في مسائل الأسماء والأحكام ؛ كإنكار زيادة الإيمان ونقصانه ، وتحريم الاستثناء في الإيمان بإطلاق ، وإثبات الإيمان المطلق للفاسق الملّي ؛ حتَّى اشتطّ غلاتهم فقطعوا بإسقاط وعيده في الآخرة ؛ لأنّه بزعمهم لا يضرّ مع الإيمان كبيرة كما لا ينفع مع الكفر طاعة ! (٦٣) .

ومقالة المرجئة لا تقلّ خطرًا عن مقالة الوعيدية ؛ ولهذا أنكرها أئمة السّلف ، وبدّعوا أهلها ، وأكثروا من ذمِّها ؛ لخطورتها البالغة على الدِّين وتعاليمه ؛ وإضعافها لروح الاستمساك بالعمل ، حتَّى إنَّ بعضهم اعتبرها أشدّ المقالات خطرًا على الأمّة ؛ يقول سلمة بن كهيل (٦٤) : ((اجتمعنا في الجماجم ؛ أبو البختري ، وميسرة ، وأبو صالح ، وضحّاك المشرقي ، وبكير الطائي ؛ فأجمعوا على أنَّ الإرجاء بدعة ، والولاية بدعة ، والبراءة بدعة ، والشهادة بدعة)) (٦٥) ، ويقول الأوزاعيّ: ((كان يحيى وقتادة يقولان : ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على الأمّة من الإرجاء)) (٦٦) .

ويقول إبراهيم النخعي : ((لأَنَا لفتنة المرجئة أخوف على هذه الأمّة من فتنة

الأزارقة)) (٦٧) ، ويقول : ((تركت المرجئة الدِّين أرقّ من ثوب سابري)) (٦٨).

وفي إيراد هذه الرواية عقب الرواية السابقة مباشرة تفسير وإيضاح لمراد النخعي وغيره في الحكم بأنّ مقالة المرجئة أشدّ خطرًا حتّى من مقالة الخوارج ؛ وأنّ ذلك باعتبار مآل مقالة الإرجاء لا بجميع الوجوه والاعتبارات ؛ لأنّ مقالة الخوارج أشدّ خطرًا على الأمّة من الإرجاء ؛ ولهذا استفاض ذكرها وذمّها في النّصوص الثابتة، خلافًا لما ورد في المرجئة فأكثر أسانيده ضعيفة لا يثبت منها إلاَّ القليل (٦٩) .

وكلام السّلف عن مقالة المرجئة ليس قاصرًا على ذمّها والتحذير منها ؛ وإنّما هو مشتمل على نقد أصلها ، وما بني عليه من فروع بنصوص الكتاب والسنة؛ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ [البيّنة : ٥] ؛ يقول الفضيل بن عياض: ((سمّى اللّه ﷻ دينًا قيمة بالقول والعمل ، فالقول الإقرار بالتوحيد ، والشهادة للنّبيّ بالبلاغ ، والعمل أداء الفرائض واجتناب المحارم)) (٧٠) .

وقد كثر استدلال السّلف بهذه الآية على دخول الأعمال في مسمّى الإيمان ؛ لأنّها أحجّ آيةٍ على المرجئة ، كما نصّ على ذلك الشّافعيّ وغيره (٧١) .

وممّا يدلّ دلالةً ظاهرة على صحّة مذهب أهل السنّة والجماعة وبطلان مذهب المرجئة في تفسير الإيمان دليل المَثُلات ، ودلالته على ذلك من وجوه ؛ منها :

أحدها : أنَّ اللّه علّق النّجاة عند حلول المَثُلات على الإيمان المطلق ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ﴾ [هود : ٥٨] ، وقوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات : ٣٥] ، وهذا الإيمان شامل للقول والعمل معًا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْجَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ (٧٢) [النمل : ٥٣] ، وقوله : ﴿ وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ [فصّلت : ١٨] ؛ فدلّ على أنَّ الإيمان إذا أفرد دخل العمل في مسمّاه ؛ لوحدة مناط النّجاة عند حلول المَثُلات ؛ وهو ما كانت الرّسل تدعو لتحقيقه اعتقادًا ،

ونطقًا ، وعملاً ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ﴾ [العنكبوت : ١٦] ، وقوله عن نوح وهود وصالح وشعيب : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ [الشعراء : ١٠٨ ، ١٢٦ ، ١٥٠ ، ١٧٩] .

والثّاني : أنَّهُ لو كان الإيمان مجرّد معرفة ، أو تصديق لا عمل معه لما حلّت المَثُلات بأمّة من الأمم ؛ لأن المثلة العامّة لا تحلّ بقوم إلاّ إذا كان أكثرهم على الكفر، ومن المعلوم أنَّ عامّة الكفّار بما فيهم أصحاب المَثُلات كان لديهم هذه المعرفة أو التّصديق ، فقد كانوا مقرّين بوجود اللّه وربوبيّته ، بل كان أكثرهم يعلم صدق الرّسل ، وصحّة دينهم ، وإنّما كفروا جحودًا باللّسان ، أو كبرًا ، أو لهوى من الأهواء الصّارفة عن اتّباع الرّسل ، قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل : ١٤] ، وقال : ﴿ قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، وقال : ﴿ وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا ﴾ [القصص : ٥٧] ؛ فكان كفرهم لترك الاتباع خوفًا من أذيّة من حولهم من المشركين مع علمهم بأن ما أُمروا باتباعه حقّ وهدى ! كما كان كفر من قبلهم لترك الاتباع كبرًا أو محبّة لدين الآباء مع علمهم واستيقان قلوبهم بأنَّهُ الحقّ (٧٣) .

والثّالث : أن موجب المَثُلات شامل للقول والعمل ، ولا يختصّ بالقول وحده ؛ قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [هود : ٥٩] ، وقال : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ فَذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا ﴾ [التغابن : ٥ ، ٩] ؛ يقول ابن كثير : ((أي كذّبوا بالحقّ ونكلوا عن العمل)) (٧٤) ؛ فإذا كان موجب المثلة شاملاً للقول والعمل فكذا ما يضاده ؛ وهو الإيمان ؛ فإنَّه شامل للقول والعمل ، ولا يختص بالقول وحده كما تزعم المرجئة . فإن قيل : يشكل على هذا الاستدلال قوله تعالى : ﴿ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأعراف : ٦٤] ، وقوله : ﴿ وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا

بآيَاتِنَا ﴾ [الأعراف : ٧٢] ، وقوله : ﴿ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ ﴾ [الزمر : ٢٥] ؛ ونظائرها (٧٥) ؛ لأنّ هذه النّصوص تدلّ على أنَّ موجب المثلة هو التكذيب وحده ، فيكون مقابله مجرّد التّصديق ، ولا يدخل العمل في مسمّاه ؛ كما تزعم المرجئة !

ويمكن الجواب عن هذا الاستشكال بأنّ التكذيب يستعمل على وجهين :

أحدهما : تكذيب مقيّد ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [طه : ٤٨] ، وقوله : ﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى . وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [القيامة : ٣١ ، ٣٢] ، وقوله : ﴿ فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَى . فَكَذَّبَ وَعَصَى ﴾ [النازعات : ٢٠ ، ٢١] ؛ فهذا التكذيب المقيّد بالتولي والعصيان يختصّ بالجانب القولي من الإيمان ، ولا يدخل العمل في مسمّاه ، وهو يقابل الإيمان المقرون بالعمل الصّالح ، والتقوى ، ونظائرها .

والثّاني : تكذيب مطلق ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ [الشعراء : ١٣٩] ، وقوله : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾ [ص : ١٤] ، ونظائرها ؛ فهذا الضّرب شامل للقول والعمل معًا ، ولا يختصّ بالقول وحده ؛ والأدلّة على ذلك كثيرة ، منها : ـــ

قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الآخِرَ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ . فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ [العنكبوت : ٣٦ ، ٣٧] ؛ فسمّى ترك ما أمرهم به من القول والعمل تكذيبًا ، فدلّ على دخول العمل في مسمّاه عند التجريد والإطلاق ؛ ولهذا النّص نظائر كثيرة؛ كقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ . إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلا تَتَّقُونَ ... الآيات إلى قوله : فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ [الشعراء : ١٢٣ــ ١٣٩] ، وقوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ ... الآيات إلى قوله : فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ ﴾ [الشعراء : ١٦٠ ــ ١٨٩] ؛ فأطلق التكذيب على ما يشمل الأعمال

الظاهرة ؛ كالظلم ، والكبر ، واللواط ، والغش ؛ فدلّ على أنَّ التكذيب المطلق شامل للعمل ، ولا يختصّ بالقول وحده .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٦] ؛ فجعل التكذيب المطلق مقابلاً للإيمان والتقوى حال التقييد والاقتران ؛ وهما في مثل هذا الاستعمال يعمّان الدِّين كلّه ؛ قوله وعمله ؛ لأنّ الإيمان هنا اسم لما في القلب ، والتقوى اسم للأعمال الظاهرة ، فدلّ على أنَّ مقابلهما قول وعمل ، ولا يختصّ بالقول وحده (٧٦) . وكذلك فإنّ التكذيب فسّر في الآية بالكسب ؛ وفسّر بالذّنب في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١١] ؛ وهما يعمّان الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة ، ولا يختصّان بالقول دون العمل (٧٧) .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾ [سبأ : ١٦] ؛ وقوله : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِه فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا ﴾ [الطلاق : ٨] ؛ فنصّ على أنَّ موجب المثلة الإعراض والعتوّ ؛ وهما يدلاّن على العمل أصالةً ؛ لأنّ الإعراض بمعنى الصدود والتولي ، والعتوّ بمعنى النبوّ عن الطاعة (٧٨) ؛ فلو جاز أن يستدلّ بتلك النّصوص على أنَّ موجب المثلة مجرّد القول دون العمل لجاز أن يستدلّ بهذه النّصوص على عكس ذلك ؛ وهو تناقض تبرأ منه نصوص الوحي ؛ والحقّ الّذي تطّرد معه جميع هذه النّصوص أنَّ التكذيب والإعراض إذا أفردا كما في هذه المواضع كانا شاملين للقول والعمل ، وإذا اقترنا كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ [القيامة : ٣٢] ، وقوله : ﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَى ﴾ [النازعات : ٢١] ، كان التكذيب مختصًّا بالقول ، والإعراض مختصًّا بالعمل (٧٩) .

أنَّ التكذيب لغة يكون بالعمل ، ولا يختص بالقول وحده ؛ يقال : صدق في القتال إذا وفّاه حقّه ، وكذّب في القتال إذا كان بخلاف ذلك ، ويقال : حمل فما كذب ؛ أي ما جبن وما رجع ، وحملة فلان لا تكذب ؛ أي لا يرد حملته شيء ، ومن

ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [الواقعة : ٢] ؛ أي ليس يردها شيء ، فنسب الكذب إلى نفس الفعل ، فدلّ على أنَّهُ لا يختصّ بالقول دون العمل (٨٠) .

المبحث الثّالث : إيمان المعاينة

كما دلّت نصوص المَثُلات على معنى الإيمان ، وأنّه قول وعمل لا تكون حقيقته إلاّ بهما ، فقد دلّت على أنَّ شرط اعتباره حصوله حال الاختيار لا حال الضرورة ؛ فلا ينفع إيمان ، ولا تقبل توبة عند معاينة العذاب ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ . فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ [غافر : ٨٤ ، ٨٥] ، وقال عن فرعون : ﴿ حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس : ٩٠ ، ٩١] ؛ فدلّ على أنَّ الإيمان عند حلول المثلة ومعاينة العذاب لا يجدي أهله شيئًا ؛ لأنّه إيمان اضطراري ، لا يكون معه صدق القلب الَّذي يكون مع الإيمان الاختياري ؛ فلو كشف عنهم العذاب الَّذي اضطرهم للإيمان لتمادوا في كفرهم ، واستمرّوا على غيّهم (٨١) ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [المؤمنون : ٧٥] ؛ واللجاج هو التمادي والعناد في تعاطي الفعل المزجور عنه ؛ أي لتمادوا في إفراطهم في الكفر ، والتخبط في الضلال (٨٢) .

وهذا أصل مطّرد في كلّ من كان إيمانه إيمان ضرورة ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ [غافر : ٨٥] ؛ ولهذا لا تقبل التوبة عند حصول ما يلجئ للإيمان ؛ كمشاهدة ملك الموت ، أو أوّل الآيات المؤذنة بتغير أحوال العالم العلوي ، قال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ؛ فالمراد بإتيان الملائكة مجيئهم عند الموت لقبض الرّوح ؛ فإذا عاين المحتضر الملائكة أغلق دونه باب القبول ، وحيل بينه

وبين المعذرة ، فلا تصحّ له توبة ، ولا ينفعه إيمان [(٨٣)] ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ [النِّساء : ١٨] ، وروى الإمام أحمد بسنده عَنِ ابْنِ عُمَرَ ــ رضي اللّه عنهما ــ مرفوعًا : ((إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ)) [(٨٤)] ؛ يقول القرطبي : ((التوبة مبسوطة للعبد حتَّى يعاين قابض الأرواح، وذلك عند غرغرته بالرّوح ، وإنّما يغرغر به إذا قطع الوتين ، فشخص من الصدر إلى الحلقوم ، فعندها المعاينة ، وعندها حضور الموت)) [(٨٥)] .

والمراد بإتيان بعض الآيات عند ابن مسعود خروج إحدى ثلاث آيات ؛ طلوع الشمس من مغربها ، أو الدابة ، أو فتح يأجوج ومأجوج . وهو المراد عند أبي هريرة أيضًا ، إلاّ أنَّهُ ذكر الدجّال عوضًا عن يأجوج ومأجوج [(٨٦)] ؛ لقوله ﷺ : ((ثَلاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ؛ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنَ مَغْرِبِهَا ، والدَّجَّالُ ، وَدَابَّةُ الأرض)) [(٨٧)] ، وفي رواية ((ثَلاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لَمْ يَنْفَع نَفْسًا إِيمَانُهَا ... الدَّجَّالُ ، وَالدَّابَّةُ ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنَ مَغْرِبِهَا)) [(٨٨)] .

والظاهر أنَّ المراد ظهور هذه الآيات الثلاث بأسرها لا كلّ واحدة بمفردها ؛ لأنّ عيسى عليه السلام ينزل بعد الدجال ، ويدعو للإسلام حتَّى تكون الملّة واحدة ، والدابة يحتمل أن تخرج يوم الطلوع ، أو على إثره قريبًا ، كما ثبت في الحديث [(٨٩)] ؛ فتكون تابعة له ، ومكمّلة للمقصود من إغلاق باب التوبة ؛ فتسِمُ النَّاس لتميز المؤمن من الكافر [(٩٠)] ؛ ولهذا ذهب جمهور أهل العلم إلى أنَّ المراد بإتيان بعض الآيات طلوع الشمس من المغرب خاصّة [(٩١)] ؛ يقول الطبري : ((أولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسولِ اللّه ﷺ أنَّهُ قال : ((ذلك حين تطلع الشمس من مغربها)) [(٩٢)] ؛ ومن تلك الأخبار ما رواه البخاريّ بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعًا: ((لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتْ فَرَآهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ ؛ فَذَلِكَ حِينَ لاَ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي

إِيمَانِهَا خَيْرًا)) (٩٣) . فالكافر لا ينفعه إيمانه بعد الطلوع ، وكذلك العاصي لا تنفعه التوبة (٩٤) ، بل يختم على عمل كلّ أحد بالحالة الَّتي هو عليها ، وتطوى صحائف الأعمال ، روى الإمام أحمد بسنده عن عبد اللّه بن عمرو ـــ رضي اللّه عنهما ـــ مرفوعًا : ((لاَ تَزَالُ التَّوْبَةُ مَقْبُولَةً حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنَ الْمَغْرِبِ ؛ فَإِذَا طَلَعَتْ طُبِعَ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ بِمَا فِيهِ ، وَكُفِيَ النَّاسُ الْعَمَلَ)) (٩٥) ، وروى الطبري بسنده عن عائشة ـــ رضي اللّه عنها ـــ موقوفًا : ((إذا خرج أوّل الآيات ؛ طرحت الأقلام ، وحبست الحفظة ، وشهدت الأجساد على الأعمال)) (٩٦) .

وحكمة إغلاق باب القبول بعد الطلوع ترجع إلى أنَّهُ أوّل ابتداء قيام الساعة ؛ فإذا شوهد ذلك الطلوع حصل الإيمان الضروري بصدق وعد اللّه ووعيده، وارتفع الإيمان بالغيب كما يرتفع عند حلول العذاب ، وعند الاحتضار ؛ وإيمان الاضطرار ليس بإيمان حقيقة ؛ لتجرّده عن الصدق الَّذي يقارن إيمان الاختيار ؛ فلا يجدي عن أهله شيئًا لا في الدنيا ولا في الآخرة (٩٧) . وهذا الأصل الثابت بمقتضى نصوص القرآن والسنة له دلالتان مهمّتان : ـــ

الأولى : أنَّ إيمان المعاينة إذا قارنه الصدق الَّذي يقارن إيمان الاختيار صار نافعًا مقبولاً في الدنيا والآخرة ، وهذا لم يحصل لأمّة من الأمم إلاّ لأهل نينوى بأرض الموصل ؛ وهم قوم يونس ﷺ ، قال تعالى : ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (٩٨) وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ [يونس : ٩٨] ؛ فخصّهم بقبول الإيمان عند معاينة العذاب ؛ لأنّ إيمانهم كان صادقًا ؛ بدليل استمرارهم عليه بعد كشف الخزي عنهم ؛ خلافًا لغيرهم من الْمُهْلَكين ؛ فإنّهم كما قال اللّه تعالى : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٩٩) [المؤمنون : ٧٥] .

وقد ذهب الزجّاج إلى أنَّ إيمان قوم يونس إنّما قُبِلَ لأنهم عاينوا علامة العذاب لا العذاب نفسه ؛ ولو عاينوه ، وتلبّس بهم فعلاً ، لما قُبِلَ إيمانهم . واختار قوله ابن عطيّة ، والقرطبي ، والبيضاوي ، وغيرهم (١٠٠) . وهو قول ضعيف ؛ لأنّ

ظاهر القرآن يدلّ على تأخّر إيمانهم حتَّى حلّ بهم العــذاب ، وعــاينوه فعــلاً ، وهــذا مــا ذكره أئمة المفسِّرين ؛ كابن عبّاس ، ومجاهد ، وقتــادة ، وســعيد بــن جــبير ، وغيرهــم، فقد نصّوا على تأخر إيمانهم حتَّى نزل بهــم بــأس اللّــه وســخطه ؛ فــأظلّهم العــذاب ، وتدلّى عليهم ، وتغشّاهم كما يتغــشى الإنــسان الثــوب في القــبر (١٠١) ؛ ولهــذا قــال الطبري : ((استثنى اللّه قوم يونس من أهل القرى الَّــذين لم يــنفعهم إيمــانهم بعــد نــزول العذاب بساحتهم ، وأخرجهم منهم ، وأخبر خلقه أنَّهُ نفعهــم إيمــانهم خاصّــة مــن بــين سائر الأمم غيرهم)) (١٠٢) ، وقال البغــوي : ((الأكثــرون علــى أنّهــم رأوا العــذاب عيانًا ؛ بدليل قوله : ﴿ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَــذَابَ الْخِــزْيِ ﴾ [يــونس : ٩٨] ؛ والكــشف بعد الوقوع ، أو إذا قرب)) (١٠٣) .

الثّانية : بطلان مذهب الصوفية في إيمان المعاينة ؛ فقد ذكــر ابــن حجــر الهيتمــي أنَّ مذهبهم إثبات الانتفاع بالإيمــان حتَّــى لــو حــصل عنــد معاينــة العــذاب ! (١٠٤) ، وخصّ ابن عربيّ من هذا العموم مــن مــات فجــأة ، أو قتــل غفلــة ، لأنّــه لا يتــصوّر في نظــره أن يكون لهم هذا الشهود ؛ فيقبــضون علــى مــا كــانوا عليــه مــن إيمــان أو كفر ! (١٠٥) .

وهذا المذهب أكثر غلوًّا من مــذهب مرجئــة المــتكلّمين ؛ لأنهــم يوافقــونهم في تفسير الإيمان بالتصديق القلبي المجرّد ، ويزيدون عليهم في اعتباره حتَّى عند المعاينة !

وهذا الاعتبار يخالف النّــصوص الــصريحة ، بمــا في ذلــك نــصوص المَــثُلات ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَــنَا ﴾ [غــافر : ٨٥] ، ولــو كــان الأمر على ما زعموه لما لحق وعيد بكافر ؛ لأنّ كــلّ كــافر يــؤمن إذا عــاين العــذاب ، ويعترف بذنبه على وجه التوبة والاعتذار ، قــال تعــالى : ﴿ إِنَّ الَّــذِينَ حَقَّــتْ عَلَــيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّــى يَــرَوُا الْعَــذَابَ الأَلِــيمَ ﴾ [يــونس: ٩٦، ٩٧] ، وقال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَــا بَأْسُــنَا بَيَاتًــا أَوْ هُــمْ قَــائِلُون . فَمَا كَــانَ دَعْــوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُــمْ بَأْسُــنَا إِلا أَنْ قَــالُوا إِنَّــا كُنَّــا ظَالِمِــينَ ﴾ (١٠٦) [الأعراف : ٤ ، ٥] ، وقال : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَــبْلِهِمْ مِــنْ قَــرْنٍ فَنَــادَوْا وَلاتَ حِــينَ

مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] ؛ أي نادوا بالتوحيد في غير وقته ، وأرادوا التوبة بعد إغلاق باب القبول ، يقول محمَّد بن كعب : ((نادوا بالتوحيد حين تولّت الدنيا عنهم ، واستناصوا للتوبة حين تولّت الدنيا عنهم)) (١٠٧) ، وقال قتادة : ((لما رأوا العذاب أرادوا التوبة في غير حين النداء)) (١٠٨) . بل إنَّ فرعون الَّذي نُبِذ في اليمّ وهو مُليم ؛ أي ملوم كافر (١٠٩) ، واتبع بعد غرقه لعنة ، ويوم القيامة هو من المقبوحين كان آخر كلامه ﴿ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس : ٩٠] ؛ فلو كان إيمان المعاينة نافعًا مقبولاً كما يزعمون لنفع فرعون ، ودفع عنه مَثُلات الدنيا والآخرة ! وهو لازم لا محيد لهم عنه ؛ ولهذا التزمه غلاتهم ؛ فزعم ابن عربيّ الطائي أنَّ فرعون قبض طاهرًا مطهّرًا ؛ لأنّه آمن عند المعاينة ، ثُمَّ قبض قبل أن يكسب إثمًا ، واشتطّ حتَّى زعم أنَّ القرآن يدلّ على نفي العذاب عنه لا على إثباته ؛ وذلك أنَّ قوله تعالى : ﴿ أَدْخِلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٦] ، يدلّ على إدخال أتباعه لا على إدخاله ، وقوله : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [هود : ٩٨] ، يدلّ على أنَّهُ أوردهم النَّار دون أن يدخلها (١١٠) !!

وهذا التأويل مقطوع ببطلانه ؛ لأنّ لفظ الآل يشمل الشخص وأتباعه ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِلا ءَالَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] ، وكذلك تأويله للآية الثّانية ؛ لأنّ اللّه أخبر أنَّهُ يقدم قومه ، والقادم أولّ الواردين ، ولو كان المراد ما ذكره لكان فرعون سائقًا لا قادمًا (١١١) .

وأمّا إيمان فرعون عند المعاينة فلا يغني عنه شيئًا ؛ لأنّ اللّه أنكره وردّه بقوله : ﴿ آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس : ٩١] ، فلو كان إيمانه نافعًا مقبولاً لأثبت وما أنكر ، ولترتب عليه آثاره في الدنيا والآخرة ، وأوّلها إنجاؤه من الغرق كما أنجى قوم يونس بإيمانهم لّما تغشّاهم العذاب وأحاط بهم . ولكن اللّه أهلكه شرّ مهلك ، وجعله عبرة لمن خلفه ، ومثلاً للعتاة من الكفرة والمتمرّدين (١١٢) ؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ يوم قُتل أبو جهل : ((هَذَا فِرْعَوْن

هَذِهِ الأُمَّة)) [١١٣] .

وقد أنكر المسلمون مقالة ابن عربيّ أشدّ الإنكار ، وتبرأ منها حتّى من يجلّه ويعظّمه ؛ لمخالفتها الصريحة لنصوص الوحي ، وقواطع الشّريعة [١١٤] . وذكر الدكتور / أبو العلا عفيفي أنَّهُ إنّما قال بإيمان فرعون لتدعيم الفكرة الرئيسة في مذهبه ؛ وهي القول بوحدة الوجود ؛ فلا ثواب ولا عقاب على ما يصدر من العباد من أعمال ، أو يعتقدونه من عقائد ؛ وإنّما النّعيم المقيم في معرفة العبد نفسه ، ومنزلتها من الوجود العام ؛ فمن انكشفت له حقيقة وحدة الحقّ والخلق فقد أدرك السعادة العظمى ، وعلم أنَّ فرعون وكلّ من عصى اللّه وإن خالف بمعصيته الأمر التكليفي فقد أطاع الأمر التكويني ، ففعله طاعة في صورة معصية ، ومآله نجاة في صورة هلاك ! [١١٥] .

المبحث الرّابع : تصديق الرُّسل

تصديق الرُّسل أصل الإيمان الَّذي يقوم عليه بناؤه كلّه قولاً وعملاً ؛ لأنّ تصديقهم هو الموجب لقبول أخبارهم ، واتّباع شرعهم ظاهرًا وباطنًا [١١٦] ؛ ولهذا آتى اللّه كلّ نبيّ آية تدلّ على صدقه ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ [الحديد : ٢٥] ؛ أي بالأدلّة الواضحة على صدق ما جاءوا به ، وحقيقته [١١٧] ، وروى البخاريّ بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا : ((مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلاَّ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ)) [١١٨] ؛ يقول ابن حجر : ((هذا دالّ على أنَّ النبيَّ لا بُدّ له من معجزة تقتضي إيمان من شاهدها بصدقه ، ولا يضرّه من أصرّ على المعاندة)) [١١٩] ؛ وذلك لأنّ آية النبيِّ لا تكون إلاّ برهانيّة في الدلالة على صدقه ، وما يكون من تكذيب وتولٍّ فسببه الظلم أو الكبر أو اتّباع الهوى لا قصور دلالة آيات الأنبياء ، قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل : ١٤] ، وقال : ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [القمر : ٣] ؛ فدلّ على أنَّ منشأ كفرهم الكبر واتّباع الهوى لا الشكّ في آيات الرّسل [١٢٠] .

ولما كانت آيات الرسل من الإيمان بهذه المنزلة كثرت وتعددت آحادها ؛

لأنّ الشيء كلما كان النَّاس إليه أحوج كان الرب بـه أجـود (١٢١) ، وتـصديق الرسـل من المطالب الكلية ؛ ولهذا كثرت آياته وتنوّعت ؛ لـتلائم جميـع المـدارك ، وتقـوم بها الحجّة على الخلق كافّة ؛ فكان من آيات الرسل الظّاهر العـام القـاهر ، والـدقيق الخـاص الباهر (١٢٢) ، وكان منـها الشخـصي الَّـذي تـدلّ عليـه ذوات الرّسـل ، وصـفاتهم وأخبارهم ، والنوعي الَّـذي يـدلّ عليـه اتّفـاق أخبـارهم ، ومقاصـدهم ، وأصـول شرائعهم (١٢٣) ، ويندرج تحت هذه الأنواع ما لا يكاد يحصى مـن آحـاد الأدلّـة ؛ ومـن أعظم ما يندرج تحتها دليل المَثُلات ؛ فإنّ حلـول المَـثُلات بأعـداء الرسـل ، وحـصول العاقبة لهم باطراد مع قلّة العدد والعُدَد أكبر برهـان علـى صـدقهم ، وصـحّة دينـهم ، يقول ابن القيّم : ((أيّ دلالة أعظم من رجل يخرج وحـده ، لا عـدّة لـه ولا عـدد ولا مال ، فيدعو الأمّة العظيمة إلى توحيد اللّه ، والإيمان به ، وطاعتـه ، ويحـذّرهم مـن بأسـه ونقمته ، فتتفق كلمتـهم ، أو أكثـرهم علـى تكذيبـه ومعاداتـه ، فيـذكّرهم أنـواع العقوبات الخارجة عن قدرة البشر ، فيغـرق المكـذّبين كلّهـم تـارة ، ويخـسف بغيرهـم الأرض تارة ، ويهلـك آخـرين بـالريح ، وآخـرين بالـصّيحة ، وآخـرين بالمـسخ ، وآخرين بالـصواعق ، وآخـرين بـأنواع العقوبـات ، وينجـو داعـيهم ومـن معـه ، والهالكون أضعاف أضعافهم عددًا وقوّة ومنعـة وأمـوالاً !! ... فهـلاّ امتنعـوا إن كـانوا على الحقّ وهم أكثر عددًا ، وأقوى شـوكة بقـوّتهم وعـددهم مـن بأسـه وسـلطانه ؟! وهلاّ اعتصمـوا من عقوبتـه كما اعتصـم مـن هـو أضـعف منـهم مـن أتبـاع الرّسل ؟!)) (١٢٤) .

ولأهميّة دليل المَثُلات ، وظهور دلالتـه علـى صـدق الرّسـل كثـر ذكـره في النّصوص ، والتنويه بشأنه ، والحثّ على النّظر في دلالاته وعظاتـه وعـبره ، قـال تعـالى : ﴿ وَأَنْجَيْنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ . ثُمَّ أَغْرَقْنَا الآخَرِينَ . إِنَّ فِي ذَلِـكَ لآيَـةً وَمَـا كَـانَ أَكْثَرُهُمْ مُـؤْمِنِينَ ﴾ [الـشعراء : ٦٥ ــ ٦٧] ، وقـال : ﴿ قُـلْ سِـيرُوا فِـي الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [النمـل : ٦٩] ، وقـال : ﴿ أَوَلَـمْ يَهْـدِ لَهُـمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْـشُونَ فِـي مَـسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِـي ذَلِـكَ لآيَـاتٍ أَفَـلا

يَسْمَعُونَ ﴾ [السجدة : ٢٦] ؛ أي لدلالات متناظرة ، وحجج واضحة تدلّ على صدق الرّسل ، وصحّة دينهم ، وعلى الترغيب في اتّباعهم ، والتحذير من عصيانهم ؛ فمفاد دليل المَثُلات علم ووعظ لا مجرّد علم ؛ ولهذا كان أكمل الآيات من جهة حصول المقصود منه ؛ يقول ابن تَيْمِيَّة : ((إثبات نبوّة الأنبياء بما فعله بهم من النجاة، وحسن العاقبة ، وما فعله بمكذبيهم من الهلاك وسوء العاقبة يفيد العلم بصدقهم ، والرغبة في اتّباعهم ، والرهبة من مخالفتهم ؛ ولهذا كان أكمل ، وأبلغ في حصول المقصود)) (١٢٥) ؛ ولهذا لم يكن فضل من كان إيمانه ناشئًا عنه كفضل من آمن قبل الظهور والنّصرة (١٢٦) .

ودليل المَثُلات يدلّ على صدق الرّسل دلالة عقليّة لا وضعيّة (١٢٧) ، ودلالته مبنيّة على ثبوت الحكمة في خلق اللّه وأمره (١٢٨) ؛ فلا يمكّن اللّه من آياته، ولا يؤيّد بنصره المستقرّ ، وإظهاره المستمرّ إلاّ من كان صادقًا فيما يخبر عن اللّه وعن دينه ؛ لأنّ تأييد الكذّاب ، ونصره ، وإظهار دعوته على وجه مطّرد إضلال عام للخلق يتتره عنه أحكم الحاكمين (١٢٩) . ولا يُشكل على هذا ظهور الكفار أو المتنبئين أحيانًا ؛ لأنّ ظهورهم لا تقارنه خصائص ظهور الأنبياء ؛ كاطراد الظهور ، واقتران دعوتهم ببراهين الصدق ، وحسن العاقبة ، وبقاء لسان الصدق لهم في العالمين (١٣٠) .

ولا يعتبر دليل المَثُلات نوعًا مستقلاً عن أدلّة النبوّة المشهورة ؛ لأنّه يندرج ضمن دليل المسلك الشخصي ؛ الّذي هو عبارة عن الاستدلال بذات النبيِّ ﷺ ، وأخباره ، وصفاته وأحواله على صدقه وصحّة دينه ؛ أي أنّهُ يدور على ثلاثة محاور كبرى ؛ أحدها : الاستدلال بذات النبيِّ ﷺ على صدقه ؛ كاستدلال سلمان الفارسي رضي الله عنه بخاتم النبوّة على صدق النَّبيِّ ﷺ (١٣١) ، وكاستدلال عبد اللّه بن سلام رضي الله عنه بهيئة النَّبيِّ ﷺ على صدقه ؛ كما يدلّ لذلك قوله : ((فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ)) (١٣٢) ؛ وهذا المعنى ما قصده حسّان بن ثابت رضي الله عنه في قوله : ـــ

لو لم تكن فيه آيات مبينةٌ ❁ كانت بداهته تنبيك بالخبر [(١٣٣)]

أي أنَّ بداهته ﷺ تدلّ على صدقه ؛ وهي أوّل ما يظهر للنّاظر من وجهه ﷺ ، ومنظره ، ونوره ، وبهائه [(١٣٤)] .

والثّاني : الاستدلال بأخبار الأنبياء على صدقهم ؛ فإنّ خاصّة النبوّة الإنباء الصادق عن الغيب ؛ كإخبار النَّبيّ ﷺ عن فتح بلاد فارس والروم ، وعما سيحصل لأصحابه ، وأمّته من الفتن ، ثُمَّ جاء الواقع مطابقًا لخبره ، فدلّ يقينًا على صدقه ، وصحّة نبوّته [(١٣٥)] . ومن هذا الباب الاستدلال بما تحقّق من وعد الأنبياء ووعيدهم على صدقهم ؛ فالأنبياء وعدوا أتباعهم بالنصر والتمكين ، وأوعدوا أعداءهم بحلول المَثُلات ، فأنجز اللّه عداهم ، وصدق أخبارهم ، كما قال تعالى : ﴿ ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَنْ نَشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنبياء : ٩] ؛ فكان ذلك الصدق في أخبارهم أكبر برهان على نبوّهم ، وصحّة دينهم .

والإخبار عن الغيب لا يختصّ بالغيوب الآتية ، وإنّما يشمل الإخبار عن الغيوب الماضية [(١٣٦)] ؛ ولهذا كان إخبار النَّبيّ ﷺ عمَّا حلّ بالأمم السّابقة من أنواع المَثُلات إخبار من شاهدها وحضرها برهانًا ظاهرًا على نبوّته ، وبخاصّة أنَّهُ أمي نشأ في أمّة أميّة لا تعلم شيئًا يذكر عن أصحاب المَثُلات (١٣٧) ، قال تعالى : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود : ٤٩] ، وقال : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٨] ، وقال : ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس : ١٦] ؛ فدلّ على أنَّ إخباره الصادق عن الغيب عامّة، وعن المَثُلات خاصّة لم يكن عن تعلّم أو تطلّع وإنّما كان بوحي أوحاه إليه علاّم الغيوب [(١٣٨)] .

والثّالث : الاستدلال بخصائص الأنبياء وصفاهم على صدقهم ؛ كما استدلّ هرقل بصفات النَّبيِّ ﷺ على صدقه ، روى البخاريّ بسنده عن ابن عَبَّاسٍ ــ رضي اللّه عنهما ــ قال : ((حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَبَيْنَا أَنَا بِالشَّأْمِ إِذْ جِيءَ بِكِتَابٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ ... ، فَقَالَ هِرَقْلُ : هَلْ هَا هُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَدُعِيتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ ، فَأُجْلِسْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ : أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : أَنَا (١٣٩) . فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي ، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ فَقَالَ : قُلْ لَهُمْ : إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ . قَالَ أَبُو سُفْيَانَ : وَايْمُ اللَّهِ لَوْلاَ أَنْ يُؤْثِرُوا عَلَيَّ الْكَذِبَ لَكَذَبْتُ ، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ : سَلْهُ كَيْفَ حَسَبُهُ فِيكُمْ ؟ قُلْتُ : هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ ، قَالَ فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ ؟ قُلْتُ : لاَ ، قَالَ : فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ قُلْتُ : لاَ ، قَالَ ، أَيَتَّبِعُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ ؟ قُلْتُ : بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ (١٤٠)، قَالَ : يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ ؟ قُلْتُ : لاَ بَلْ يَزِيدُونَ ، قَالَ : هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخْطَةً لَهُ (١٤١) ؟ قُلْتُ : لاَ ، قَالَ فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ ؟ قُلْتُ : تَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالاً يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ قَالَ فَهَلْ يَغْدِرُ قُلْتُ : لاَ ، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ لاَ نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا ، قَالَ : وَاللَّهِ مَا أَمْكَنَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ قَالَ : فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ ؟ قُلْتُ : لاَ ، ثُمَّ قَالَ لِتُرْجُمَانِهِ : قُلْ لَهُ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسَبِهِ فِيكُمْ ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهَا ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ ؟ فَزَعَمْتَ : أَنْ لاَ فَقُلْتُ : لَوْ

كَانَ مِنْ آبَائِه مَلِكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِه ، وَسَــأَلْتُكَ عَــنْ أَتْبَاعِــه ، أَضُــعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ ؟ فَقُلْتَ : بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُــلِ ، وَسَــأَلْتُكَ هَــلْ كُنْــتُمْ تَتَّهِمُونَــهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؛ فَزَعَمْتَ أَنْ لاَ ، فَعَرَفْتُ أَنَّــهُ لَــمْ يَكُــنْ لِيَــدَعَ الْكَــذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبَ عَلَى اللَّه ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَــدٌ مِــنْهُمْ عَــنْ دِينِــهِ بَعْــدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَــخْطَةً لَــهُ ، فَزَعَمْــتَ : أَنْ لا ، وَكَــذَلِكَ الإِيمَــانُ إِذَا خَــالَطَ بَــشَاشَةَ الْقُلُوبِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ، فَزَعَمْتَ : أَنَّهُــمْ يُزِيــدُونَ ، وَكَــذَلِكَ الإِيمَــانُ حَتَّى يَتِمَّ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ ، فَزَعَمْتَ أَنَّكُــمْ قَــاتَلْتُمُوهُ ، فَتَكُــونُ الْحَــرْبُ بَيْــنَكُمْ وَبَيْنَهُ سِجَالاً ؛ يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى ثُــمَّ تَكُــونُ لَهُــمُ الْعَاقِبَــةُ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ لاَ يَغْدِرُ ، وَكَــذَلِكَ الرُّسُــلُ لاَ تَغْــدِرُ ، وَسَــأَلْتُكَ هَــلْ قَالَ أَحَدٌ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ فَزَعَمْتَ أَنْ لاَ ، فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ قَــالَ هَــذَا الْقَــوْلَ أَحَــدٌ قَبْلَــهُ قُلْتُ رَجُلٌ ائْتَمَّ بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ . قَالَ ثُمَّ قَالَ : بِمَ يَأْمُرُكُمْ ؟ قَــالَ قُلْــتُ : يَأْمُرُنَــا بِالــصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّلَةِ وَالْعَفَافِ ، قَالَ : إِنْ يَكُ مَا تَقُــولُ فِيــهِ حَقًّــا فَإِنَّــهُ نَبِــيٌّ)) (١٤٢) ، وفي رواية للبخاري أيضًا : ((هَذِهِ صِفَةُ نَبِيٍّ ، قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَــارِجٌ ، وَلَكِــنْ لَــمْ أَعْلَــمْ أَنَّهُ مِنْكُمْ ، وَإِنْ يَكُ مَا قُلْتَ حَقًّا فَيُوشِكُ أَنْ يَمْلِكَ مَوْضِــعَ قَــدَمَيَّ هَــاتَيْنِ ، وَلَــوْ أَرْجُــو أَنْ أَخْلُصَ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْــدَهُ لَغَــسَلْتُ قَدَمَيْــهِ)) (١٤٣) ، وفي روايــة ابن الناطور (١٤٤) : ((فَقَالَ هِرَقْلُ : هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قَــدْ ظَهَــرَ ، ثُــمَّ كَتَــبَ هِرَقْــلُ إِلَى صَاحِبٍ لَهُ بِرُومِيَةَ ، وَكَانَ نَظِيرَهُ فِــي الْعِلْــمِ ، وَسَــارَ هِرَقْــلُ إِلَــى حِمْــصَ ، فَلَــمْ يَرِمْ(١٤٥) حِمْصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ رَأْيَ هِرَقْــلَ عَلَــى خُــرُوجِ النَّبِــيِّ ﷺ ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ)) (١٤٦) ؛ فاستدلّ هرقل بــصفات الــنَّبيّ ﷺ وأحوالــه علــى صــدق نبوّتــه ، وازداد يقينًا بشهادة صاحب رومية ، حتَّى إنّه عــرض الإســلام علــى عظمــاء الــروم ، ورغّبهم في الدخول فيه (١٤٧) ، وكان من جملة مــا اســتدلّ بــه مــن أحــوال الــنَّبيّ ﷺ

ابتلاؤه مع قومه ؛ لأنّ الرسل (تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ) ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [هود : ٤٩] ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤] ، وقال : ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا (١٤٨) جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف : ١١٠] ؛ فخاصة الأنبياء اقتران دعوتهم بحسن العاقبة فعلاً وقولاً ؛ فلهم النصر والنجاة عند حلول المَثُلات ، ولهم لسان الصدق في الآخرين ؛ قبولاً ، ومحبّة ، وثناءً ، ودعاء ، وصيتًا باقيًا إلى يوم القيامة (١٤٩) .

وبرهان المَثُلات لا يختصّ بمن وقعت المثلة لأجله من الرسل ، وإنّما يدلّ على صدق من قبله ومن بعده من الرسل ؛ لاتّفاقهم في العقائد وأصول الشرائع ؛ فما يدلّ على صدق أحدهم فإنّه يدلّ على صدق سائرهم ؛ ولهذا كان كفر أصحاب المَثُلات برسولهم بمنزلة الكفر بجميع الرسل ، قال تعالى : ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ [الفرقان : ٣٧]، وقال ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٢٣] ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الحجر : ٨٠] ، وقال : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٧٦] ؛ فنزّل كفرهم برسولهم منزلة الكفر بالجميع ، لوحدة مقاصد الرسل ، وأصول دينهم ؛ قال الحسن البصري : ((إن الآخر جاء بما جاء به الأوّل ، فإذا كذبوا واحدًا فقد كذبوا الرسل أجمعين)) (١٥٠) .

وكذلك لا يختص دليل المَثُلات بزمن الرِّسالة ، أو حال التحدي ، كما يشترط ذلك المتكلمون في دليل النبوّة (١٥١) ؛ لأنّ الدّليل لا يشترط أن يكون في محلّ المدلول عليه ، ولا في زمانه ، ولا في مكانه ؛ فيجوز أن تكون آية النبوّة سابقة ؛

كالبشارة والإرهاص (١٥٢) ، ويجوز أن تكون متراخية ومستمرة إلى يوم القيامة ؛ ككرامات أتباع النَّبيِّ ﷺ (١٥٣) ، والمثلات الَّتي تحيق بأعدائه ﷺ (١٥٤) ؛ يقول ابن تَيْمِيَّة : ((من آيات النَّبيِّ ﷺ ما هو باق إلى يوم القيامة ؛ كالقرآن ، وكالعلم والإيمان الَّذي في أتباعه ، وكشريعته الَّتي أتى بها ، وكالآيات الَّتي يظهرها اللّه وقتًا بعد وقت من كرامات الصالحين من أمّته ، ووقوع ما أخبر بوقوعه ، وظهور دينه بالبرهان والسنان ، ومثل المَثُلات الَّتي تحيق بأعدائه وغير ذلك)) (١٥٥) .

وهذا الاستمرار في هذا الضّرب من الآيات ضروري لإقامة الحجّة على الخلق ؛ فإنّ اللّه لا بُدّ أن يري أهل كلّ قرن من الآيات ما يدلّهم على صدق رسله ، وصحّة دينهم ، حتَّى كأنّ أهل كل قرن يشاهدون ما يشاهده الأولون أو نظيره . وهذا مقتضى حكمة الرب ورحمته وعدله ووعده الصادق (١٥٦) ، قال تعالى : ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [فصّلت:٥٣] يقول ابن القيّم : ((هذه الإرادة لا تختص بقرن دون قرن ، بل لا بُدّ أن يري اللّه سبحانه أهل كلّ قرن من الآيات ما يبين لهم أنَّهُ اللّه الَّذي لا إله إلاّ هو ، وأن رسله صادقون)) (١٥٧) .

المبحث الخامس : صدق الوعد والوعيد

الإيمان عند أهل السنة والجماعة شامل لكلّ ما يحبّه اللّه تعالى من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة (١٥٨) . والإيمان بهذا المعنى المستمدّ من النّصوص له ثمرات لا تحصى ، وفوائد لا تستقصى ، وهي إما أن تتعلّق بدرء المفاسد عن المؤمن ، أو جلب المصالح له ؛ كحفظ المؤمن في دينه ودنياه ، وإكرامه بالحياة الطيبة علمًا وعملاً وتثبيتًا (١٥٩) . ويدخل في هذا ما تكرّر وعد المؤمنين به من إهلاك أعدائهم، واستخلافهم في الأرض من بعدهم ؛ ولأهمية هذه الثَّمرة ، تنوعت طرق التعبير عن

صدقها ، واختلفت أساليب الوعد بحصولها ؛ فمن ذلك النّص على أنَّ إنجاء المؤمنين ونصرهم ، وأخذ أعدائهم واستئصالهم حقّ أوجبه اللّه على نفسه بمقتضى فضله وعدله ؛ فيستحيل أن يكون فيه خلف أو كذب ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا [١٦٠] كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ١٠٣] ، وقال تعالى: ﴿ فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾ [هود : ٦٥]، وقال : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ [الحج : ٤٧] ، أي جميع ما وعد بما في ذلك إهلاك أعدائه ، وإنجاء أوليائه وإكرامهم في الدنيا والآخرة[١٦١] .

ومن ذلك النّص على أنَّ المَثُلات إذا انعقدت أسبابها فإنها لا يمكن أن تصرف أو تدفع ، قال تعالى : ﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨]، وقال : ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ [هود : ٧٦] ، وقال : ﴿ وَلا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف : ١١٠] .

ومن ذلك التعبير عما ينتظر من المثلات بصيغة الماضي ؛ للدلالة على تأكّد حصولها ، وأنّ المتوقع منها في حكم الواقع ، والمنتظر في حكم الحاصل [١٦٢] ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ﴾ [الأعراف:٧١] وقوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ [هود : ٧٦] ، وقوله : ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ [هود : ٨١] .

ومن ذلك أيضًا الاستدلال بما تحقّق من المَثُلات على صدق ما ينتظر من وعد اللّه ووعيده ، قال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا ﴾ [محمَّد : ١٠] ، وقال : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ . ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ . كَذَلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ ﴾ [المرسلات :

١٦ ــ ١٨] ، وقال : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ﴾ [هود : ١٠٢ ، ١٠٣] فإنجاء المؤمن وإكرامه ، وعقاب المجرم وإهلاكه في الدنيا آية على صدق وعد اللّه ووعيده في الآخرة ؛ لأنّ تحققهما في دار العمل يدل على تحققهما في دار الجزاء من باب أولى ؛ وعلى أنهما سيكونان فيها أعظم وأبقى (١٦٣) ، قال تعالى : ﴿ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ . فَأَذَاقَهُمُ اللَّهُ الْخِزْيَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٢٥ ، ٢٦] ، وقال : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لا يُنْصَرُونَ ﴾ [فصلت : ١٦] .

ولما كان هذا الوعد صدقًا لا كذب فيه ، وحقًّا لا خلف فيه كثر تصريفه للعباد ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾[طه : ١١٣] ؛ وهذا التّصريف أو التكرار والترديد والبيان (١٦٤) على عدّة أنماط ، منها : ــ

النّص الصّريح على أنَّ من سلك سبيل أصحاب المـُثلات لقي مثل عقابهم ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ [فصلت: ١٣] ، وقال : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُود . مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ [هود: ٨٢، ٨٣] ؛ أي وما هذه النقمة ممّن تشبه بهم في ظلمهم ببعيد عنه (١٦٥) .

الإخبار عن كثرة المهلكين مع أنّهم أعظم من المخاطبين قوّة وشدّة ، وأوفر منهم حسنًا ومالاً ، وأكثر منهم عددًا وعُدّة (١٦٦) ، قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فاطر : ٤٤] ، وقال: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا ﴾ [مريم : ٧٤]

فدلّ على أنَّ المخاطبين إن لم يكونوا أحــقّ بالعقوبــة منــهم فليســـوا دونهــم ، قــال تعالى: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِــي الزُّبُــرِ ﴾ [القمــر : ٤٣] ؛ وهــذا استفهام إنكار معناه النفي ؛ أي ليس كفــاركم خــيرًا مــن أســلافهم ، بــل إنّهــم قــد يكونون أحــقّ بالعقوبــة منــهم ؛ لأنهــم كــذبوا أشــرف الرســل ، وكفــروا بأفــضل الكتب(١٦٧) .

النّص على علّة المَثُلات ؛ ليحذر أهلها أن يــصيبهم مــا أصــاب أشــباههم مــن الأخذة الفذة بالعقوبة ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلا كَــذَّبَ الرُّسُــلَ فَحَــقَّ عِقَــابِ ﴾[ص : ١٤] ، وقــال : ﴿ وَتِلْــكَ الْقُــرَى أَهْلَكْنَــاهُمْ لَمَّــا ظَلَمُــوا ﴾ [الكهــف : ٥٩] ؛ والتكــذيب والظلــم بمعــنى ؛ لأنهمــا إذا أطلقــا دخــل في مــدلولهما الكفــر وســائر الذنوب (١٦٨) . وهذا العلّة لا تقتضي حــصول المثلــة إلاّ إذا كانــت غالبــةً علــى أكثــر المنذرين ، قال تعــالى : ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَــذَابُ إِنَّ فِــي ذَلِــكَ لآيَــةً وَمَــا كَــانَ أَكْثَــرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[الشعراء : ٥٨] ؛ فلو آمن أكثــرهم أو شــطرهم لمــا أخــذوا بعامّــة (١٦٩) ؛ وهذا الحكم ينطبق حتى على المثلات الخاصّة ؛ وهي الَّــتي تــصيب طوائــف محــدّدة مــن أمة محمَّد ﷺ ؛ فإذا غلب الفجور في طائفة منهم عمّهــا الهــلاك ؛ روى البخــاريّ بــسنده عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ــ رَضِي اللَّهُ عَنْهَا ــأَنَّ النَّبِــيَّ ﷺ دَخَــلَ عَلَيْهَــا فَزِعًــا يَقُــولُ : ((لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَــرٍّ قَــد اقْتَــرَبَ ، فُــتِحَ الْيَــوْمَ مِــنْ رَدْمِ يَــأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ ــ وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا ــ فَقَالَــتْ زَيْنَــبُ بِنْــتُ جَحْــشٍ: أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ ؟ قَالَ: نَعَمْ ، إِذَا كَثُــرَ الْخَبَــثُ))(١٧٠)؛ أي الفــسق والفجــور؛ فإذا عمّ ذلك دون أن ينكر، أو أنكر ولكنّه كان كــثيرًا وغالبًــا لا يجــدي معــه الــنكير، أهلكت حينئذ الطائفة الَّتي عمّ فيها الفجور، وبعث كلٌّ على نيّته(١٧١) .

التحذير من الأمن من مكر اللّه ، والاغتــرار بإمهالــه وإنظــاره ، قــال تعــالى :

﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ . أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقَلُّبِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ . أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل : ٤٥ ــ ٤٧] ، وقال : ﴿ ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾[الملك : ١٦ ــ ١٧] ، وقال ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ . أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُون . أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[الأعراف : ٩٧ ــ ٩٩] ؛ والاستفهام بمعنى الإنكار ؛ أي يجب ألا يأمنوا أن يصيبهم ما أصاب أسلافهم ، فتحلّ بهم المثلة حال الغرة والسكرة (١٧٢) ؛ يقول قتادة : ((ما أخذ اللّه قومًا قطّ إلاّ عند سكرهم وغرّهم ونعمتهم)) (١٧٣) . وهذا محمول على الأعمّ الأغلب ؛ لأنّ المثلة قد تحلّ بأهلها حال ترقّبها ، وتخوف وقوعها ، كما يدلّ لذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾ [النحل : ٤٧] ؛ يقول ابن كثير : ((أي أو يأخذهم اللّه في حال خوفهم من أخذه لهم ؛ فإنّه يكون أبلغ وأشدّ ؛ فإنّ حصول ما يتوقّع مع الخوف شديد ؛ ولهذا قال العوفي عن ابن عبّاس : يقول : إن شئت أخذته على إثر موت صاحبه وتخوفه بذلك ، وكذا روي عن مجاهد والضحاك وقتادة وغيرهم)) (١٧٤) .

وأوجه تصريف الوعيد أكثر مما ذكر ، وهي كلّها من أهمّ وسائل تأسيس الإيمان بصدق الوعيد وتوكيده ؛ والإيمان بصدق الوعد والوعيد من مقاصد قصص المَثُلات الكبرى (١٧٥) ؛ وإنّما يخصّ الوعيد بالذكر في أغلب نصوص المَثُلات للمبالغة في الزجر عن أفعال أهلها (١٧٦) ؛ وإلاّ فكلّ وعيد للمجرمين فإنّه يحمل في طيّاته وعدًا للمؤمنين بخيرات الدنيا والآخرة ، كما أن كلّ وعد للأنبياء وأتباعهم فإنّه يتضمّن في

ثناياه وعيدًا لأعدائهم بمثلات الدنيا والآخــرة ؛ ولهــذا يطلــق أحــدهما علــى الآخــر ، ويوضع موضعه ؛ كما في قوله تعــالى : ﴿ وَيَــسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَــذَابِ وَلَــنْ يُخْلِــفَ اللَّــهُ وَعْدَهُ ﴾ [الحج : ٤٧] ، وقولــه : ﴿ فَأْتِنَــا بِمَــا تَعِــدُنَا إِنْ كُنْــتَ مِــنَ الــصَّادِقِينَ ﴾ [الأحقاف : ٢٢] ، ويكتفى بذكر أحدهما عن الآخــر ، كمــا في قولــه تعــالى : ﴿ ثُــمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّــا عَلَيْنَــا نُــنْجِ الْمُــؤْمِنِينَ ﴾ [يــونس: ١٠٣] ، وقوله : ﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَــانَ حَقًّــا عَلَيْنَــا نَــصْرُ الْمُــؤْمِنِينَ ﴾ [الــروم : ٤٧] ؛ فاكتفى بذكر الوعد أوّلاً ، ثُمَّ اكتفــى بــذكر الوعيــد ثانيًــا ؛ لأنّ كــلّ واحــد منهما مستلزم للآخر ، ومقتض له . واللّه أعلم (١٧٧) .

الخاتمـــــة :

أحمد اللّه في الختام كما حمدته في البــدء ، فهــو أهــل الحمــد في كــلّ مــوطن ، وبعد : ـــ

فقد انتهيت من دراسة دلالة المَثُلات على الإيمان للنّتائج الآتية : ـــ

ضرورة العناية بدراسة المَــثُلات ، وإبرازهــا للنّــاس بطــرق علميّــة واضــحة ومحدّدة ؛ لشدّة الحاجة إليها في هذا العصر الّذي تجرأت بعــض مجتمعاتــه علــى كــثيرٍ ممّــا أهلكت به الأمم الأولى ، وسنّت الدساتير الّتي تكفل مــشروعيّة إجرامهــا ، وتخطــئ مــن تبرأ منه وأنكره !

اطّرد الإخبار عن دلالــة المَــثُلات ، وإثبــات حجيتــها بطــرقٍ تفيــد التعظــيم والتكثير والتوكيد ، وفي ذلك دلالة بينة على ضرورة العنايــة بــدلالاتها ، وعلــى الحــرص البالغ على استجلاء عبرها وعظاتها .

المَثُلات من أعظم أدلّة دخول العمل في مــسمّى الإيمــان ؛ إذ لــو كــان الإيمــان

مجرّد قول لا عمل معه لما حلّت المَثُلات بأمّة من الأمم ؛ لأنّ عامّة من حلّت بهم المَثُلات كانوا مقرّين بصدق الرسل ، وإنّما كفروا جحودًا وعنادًا أو إباءً واستكبارًا .

دلّت المَثُلات على أنّ شرط اعتبار الإيمان حصوله حال الاختيار لا حال الضرورة ؛ فلا يقبل إيمان المعاينة ؛ لأنّه إيمان اضطراري لا يقارنه صدق القلب ، فلو كشف العذاب عن أهله لتمادوا في كفرهم واستمروا في غيّهم . وهذه سنّة اللّه الّتي قد خلت في عباده ، لا يستثنى منها إلاّ قوم يونس ؛ لما قارن إيمانهم حال المعاينة من صدق القلب ؛ ولهذا استمروا على اليقين بعدما كشف الخزي عنهم خلافًا لغيرهم من المُهلَكين ؛ فإنّهم لو ردوا لعادوا لما نهوا وإنهم لكاذبون .

حلول المَثُلات بأعداء الرسل ، وحصول العاقبة لهم باطراد مع قلّة العدد والعُدَد أكبر برهان على صدقهم وصحّة دينهم ؛ لأنّ اللّه تعالى حكيم عليم ، لا يؤيد بنصره المستقر وإظهاره المستمر إلاّ من كان صادقًا فيما يخبر عن اللّه وعن دينه .

دليل المَثُلات لا يدل على مجرّد صدق الرسل وإنّما يدل مع ذلك على الترغيب في اتباعهم والتحذير من عصيانهم ؛ فمفاده علم ووعظ لا مجرّد علم ؛ ولهذا كان أكمل آيات النبوة في حصول المقصود منه . وهذا الدّليل لا يختص بتصديق من وقعت المثلة لأجله ، وإنّما يدلّ على صدق جميع الرسل ؛ لوحدة أصول دينهم ؛ ولهذا كان كفر أصحاب المَثُلات برسولهم بمنزلة الكفر بجميع المرسلين .

إنجاز وعد اللّه ووعيده من أعظم ثمرات الإيمان وفوائده ؛ ولهذا كثر تصريف نصوص المَثُلات ؛ لتأكيد صدق وعد اللّه ووعيده بأبلغ الطرق وأبينها حتّى تقوم الحجّة البالغة على المكلّفين كافّةً ، ولا يهلك على اللّه منهم إلاّ هالك . واللّه أعلم ، وصلّى اللّه على نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الهوامش والتعليقات

(١) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٢٣/١ ، تفسير الطبري ١٠٥/١٣ ، فتح الباري ٣٧٠/٨

(٢) انظر للمزيد بحثًا مفردًا في هذا الجانب بعنوان (أبعاد دليل المَثُلات) لعيسى السعدي . مجلّة جامعة أمّ القرى عدد (٣٣) ١٤٥/١ ــ ٢٠٥ .

(٣) انظر : بدائع الفوائد لابن القيّم ١٦٣/٤ .

(٤) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٣٣٤٢/٤ ، الصحاح للجوهري ١٨١٦/٥ ، ١٨٣٥ ، النهاية لابن الأثير ٢٩٤/٤ .

(٥) انظر : تفسير الطبري ١٠٥/١٣ ، الدر المنثور للسيوطي ٤٤/٤ .

(٦) انظر : كتاب النبوات لابن تَيْميَّة ٥٠٩/١ ، ٥١٠ .

(٧) المفعول الثّاني لأفعال التحويل من جملة المواضع الَّتي يشملها لفظ المسند ، وأسماء النواسخ من جملة المواضع الَّتي يشملها لفظ المسند إليه . انظر : معجم البلاغة لبدوي طبانه ص٢٨٧ جامع الدروس العربيّة للغلاييني ٤١/١ ، ٤٢ .

(٨) انظر : الإتقان للسيوطي ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، روح المعاني للآلوسي ١٠٥/٢١ ، معجم البلاغة لبدوي طبانة ص٦٩١ ــ ٦٩٥ ، البلاغة (علم المعاني) لفضل عبّاس ص٣٢٩ ــ ٣٣٢ .

(٩) هو أحمد بن إبراهيم بن الزّبير الغرناطي ، ولد بمدينة جيّان سنة (٦٢٧ هـ) ، لقّب بمحدّث الأندلس ، وانتهت إليه الرئاسة في علم الحديث وغيره ؛ كالتفسير والقراءات والنحو والتاريخ ، من أشهر كتبه ملاك التأويل ، والبرهان في ترتيب سور القرآن ، وصلة الصلة ، وغيرها كثير ، إلاّ أن معظمها مفقود بسبب ما مرّ به من المحن وبخاصّة محنة إبراهيم الفزاري ، توفي بغرناطة سنة (٧٠٨ هـ) بعد ثمانين عامًا ونيف قضاها في التعلّم والتعليم والتأليف والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وكان من أشهر تلامذته أبو حيان النحوي صاحب (البحر المحيط) ، وابن الزيّات ، وابن الحاج . انظر للمزيد : ترجمة علميّة له كتبها الدكتور محمود كامل في مقدّمة كتابه ملاك التأويل ٧/١ ــ ٢٨ .

(١٠) انظر : البرهان للزركشي ١٤/٤ .

(١١) انظر : ملاك التأويل لابن الزّبير ٥٨٨/٢ ــ ٥٩٢ ، ٧٩٩ ــ ٨٠٢ .

(١٢) انظر : بدائع الفوائد لابن القيّم ١٦٣/٤ .

(١٣) في هذه الآية والّتي قبلها عبّر عن المؤمنين بأوصاف تختلف عن وصف الإيمان لفظًا وتوافقه معنى ؛ لأنّها إما أجزاءه ومكوناته ، أو أدلّته وأسبابه ؛ فإن الإيمان نصفان ؛ نصف صبر ، ونصف شكر ، وأصحاب النُّهَى يراد بهم المؤمنون غالبًا ؛ لأنّ عقولهم تنهاهم عن المعصية والغفلة ، وتدلّهم على الطاعة ، والعبرة . انظر : عدّة الصابرين لابن القيّم ص١٤٠ .

(١٤) التبيان لابن القيّم ١٨٦ .

(١٥) انظر : ملاك التأويل لابن الزّبير ٧٩٩/٢ ــ ٨٠٢ .

(١٦) انظر : البرهان للزركشي ٤٠٥/٢ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، أوضح المسالك لابن هشام بشرحه ضياء السالك للنجّار ٣٠٧/١ ، ٣٢٥ ــ ٣٢٩ ، جامع الدروس العربيّة للغلاييني ٣٠٧/٢ .

(١٧) في الجملة قسم مضمر دلّت عليه لام القسم . والقسم يفيد توكيد الخبر . انظر : البرهان ٤٠/٣ ، ٤٣ .

(١٨) انظر : البرهان للزركشي ٤١٧/٢ ، ٤١٨ ، البلاغة (علم المعاني) لفضل عبّاس ص١١٩

(١٩) الأصل في الصفة أن تكون اسمًا مشتقًّا ، وقد تكون جملة فعلية ، أو جملة اسميّة ؛ نحو (جاء رجل يحمل كتابًا) و (جاء رجل أبوه كريم) . انظر : جامع الدروس العربيّة ٢٢٢/٣ ، ٢٢٦ .

(٢٠) انظر : البرهان للزركشي ١٠/٣ ، ١٨ ــ ٢١ ، الإتقان للسيوطي ٨٦/٢ ، ٨٧ .

(٢١) انظر : البرهان للزركشي ٩١/٣ ، ٩٢ .

(٢٢) انظر : البرهان للزركشي ٦٨/٣ .

(٢٣) انظر : روح المعاني للآلوسي ٢٨/١٨ .

(٢٤) الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة ؛ الهمزة ، وهل ، وأم . وأمّا غيرها ممّا يستفهم به ؛ كمن، وما ، ومتى فأسماء استفهم بها نيابةً عن الهمزة . انظر : البرهان للزركشي ٣٤٧/٣ .

(٢٥) انظر : البرهان للزركشي ٦٨/٣ .

(٢٦) انظر : تفسير أبي السعود ٦٥٥/٥ ، ٦٥٦ ، روح المعاني للآلوسي ٨٤/٢٧ .

(٢٧) انظر : تفسير الجلالين بحاشيته للصاوي ١٩٠/٤ .

(٢٨) انظر : معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ٣٢٨/١ ، المفـــردات للراغـــب ص٣٣ ، ٦٨ ، المعجم الوسيط ص٧٩ ، ٨٠ .

(٢٩) انظر : البرهان للزركشي ٧٥/٣ ، البلاغة (علم المعاني) لفضل عبّاس ص١١٨ .

(٣٠) انظر : تفسير الطبري ١٤٩/٢٠ ، تفسير البغوي ٤٦٧/٣ ، تفسير القرطبي ٣٤٣/١٣ ، ٤٩/١٧ ، روح المعاني للآلوسي ١٥٦/٢٠ .

(٣١) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٧/٣ ، روح المعاني ١٥٦/٢٠/١٠ .

(٣٢) انظر : البرهان للزركشي ٨٢/٣ ، ٨٣ ، روح المعاني ١٥٦/٢٠ .

(٣٣) انظر : لسان العرب ٢١/١٣ ، ٢٢ ، القاموس المحيط ١٩٩/٤ .

(٣٤) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٢١١/١ ، الصحاح للجوهري ٢٠٧١/٥ .

(٣٥) انظر : القاموس المحيط ١٣٣/١ ، ١٣٤ ، ١٩٩/٤ .

(٣٦) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٢١٢/١ ، الصحاح للجوهري ٢٠٧١/٥ ، ٢٠٧٢ ، معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ١٣٤/١ ، المفردات للراغب ص٢٦ ، لسان العـــرب ٢٥/١٣ ، ٢٦ ، القاموس المحيط ١٩٩/٤ ، المعجم الوسيط ٢٨/١ .

(٣٧) انظر : المفردات للراغب ص٢٦ ، لسان العرب ٢٣/١٣ ، القاموس المحيط ١٩٩/٤ .

(٣٨) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٢١١/١ ، معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ١٣٥/١ ، لسان العرب ٢٦/١٣ .

(٣٩) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٢١١/١ .

(٤٠) انظر : معاني القرآن للنحاس ٨٢/١ ، تفسير البغوي ٤٦/١ .

(٤١) انظر : الكشاف للزمخشري ١٢٧/١ . وقد اعترض الخفاجي على كلام الزمخـــشري بنـــاءً على أصل المرجئة في تفسير الإيمان بالتصديق ، لأنّ الكفر في نظره لاَ يكون إلاّ تكذيبًا ، ولا يدخل العمل في مسمّاه . انظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٢٧/١ .

(٤٢) انظر : مجموع الفتاوى ٥٣٠/٧ .

(٤٣) سنن ابن ماجه : كتاب الفتن ، ح (٣٩٢٤) . قال الألباني : صحيح . انظر : صـــحيح

الجامع الصغير وزيادته ١١٣٠/٢ ، ح (٦٦٥٨) ، سلسلة الأحاديث الصّحيحة ٨١/٢ ، ح (٥٤٩) .

(٤٤) المسند للإمام أحمد ، مسند المكثرين ، ح (٣٦٤٦)، سنن الترمذي ، كتاب البر والصلة ، ح (١٩٠٠) . قال الألباني : صحيح . انظر : صحيح الجامع ٩٤٩/٢ ، ح (٥٣٨١) .

(٤٥) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٢٩١/٧ .

(٤٦) انظر : معاني القرآن ٨١/١ ، ٨٢ ، تفسير الطبري ١٠١/١ .

(٤٧) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٢٩١/٧ .

(٤٨) انظر : تفسير أبي السعود ٣٦/١ ، روح المعاني للآلوسي ١١٠/١ .

(٤٩) انظر : المفردات ص٢٦ .

(٥٠) انظر : الوعد الأخروي لعيسى السعدي ٣٩٨/١ .

(٥١) التمهيد لابن عبد البر ٢٣٨/٩ .

وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي ١٧٦/١ ، ١٨٥، ٨٣٢/٤ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٣٠٨/٧ .

(٥٢) انظر : المفردات للراغب الأصفهاني ص٢٦ .

(٥٣) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٥٠٥/٧ ، ٥٠٦ ، عدّة الصابرين لابن القيّم ص١٤١ .

(٥٤) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان ٦٣/١ ، وانظر : صحيح البخاريّ ، كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان ١٢/١ ، ١٣ .

(٥٥) انظر : فتح الباري لابن حجر ٥٢/١ ، ٥٣ .

(٥٦) انظر : الدّليل والبرهان للوارجلاني ١١٣/٣/٢ ، الكشّاف للزمخشري ١٢٨/١ ، ١٢٩ ، طبقات المعتزلة لابن المرتضي ص٧ ، ٨ .

وهذا القول هو المشهور عن جمهور الوعيدية خلافًا لمن خصّه منهم بالقول دون العمل ؛ كأبي بيهس والصالحي . انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١٢٦/١ ، شرح المواقف للجرجاني ٣٤٥/٣ .

(٥٧) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار ص٧٠٧ ، مشارق أنوار العقول للسالمي ص٣٣٢ ـــ ٣٣٦ .

(٥٨) انظر : رسائل العدل والتوحيد للرسي ١٢٧/١، ١٢٨، شرح الأصول الخمسة ص٦٩٧ ، مشارق أنوار العقول ص٢٩٤، الحق الدامغ للخليلي ص١٩١ .

(٥٩) انظر في نقد أصولهم : الوعد الأخروي لعيسى السعدي ٥٠٣/٢ ـــ ٥٨٣ .

(٦٠) انظر : مقالات الإسلاميين للأشعري ص١٣٢ ، شرح الجوهرة للبيجـوري ص٣١ ، ٣٢ [بتعليق محمَّد الشَّيخ] ، المسامرة لابن أبي شريف ص٢٨٥ ، الاقتصاد للطوسي ص٢٢٧ .

(٦١) انظر : مقالات الإسلاميين للأشعري ص١٤١ ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٢٣ .

(٦٢) انظر : شرح النسفية ١٧٨/١ ، ١٧٩ .

(٦٣) انظر : تفسير القرطبي ٢٨٠/٤ ، مجموع الفتـاوى ٥٨٣/٧ ، ٥٨٤ ، شـرح العقيـدة الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفي ص٢٩١ ، ٣٣٤ .

(٦٤) هو : سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي ، كوفي تابعي ثقة ، وثّقه ابن معين وأبـو زرعـة والنسائي وابن المبارك وغيرهم . ولد سنة سبع وأربعين ، ومات يوم عاشوراء سنة إحـدى وعشرين ومائة على رأي الأكثر ، وقيل غير ذلك . انظر : تهذيب التَّهذيب لابـن حجـر ١٥٥/٤ ـــ ١٥٨ .

(٦٥) كتاب السنة لعبد اللّه بن أحمد بن حنبل ٣٢٦/١. وانظر منه أيضًا : ص٣١٨/١ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ .

والمراد بالشّهادة أن يشهد لأحد ممّن لم يأت فيه خبر أنَّه من أهل الجنّة أو النَّار ، والولاية أن يتولّى قومًا ويتبرأ من آخرين ، والبراءة أن يتبرأ من قوم هم على دين الإسـلام والسـنّة . انظر: كتاب السنة (ح) ٣١٨/١ .

(٦٦) المرجع السّابق ٣١٨/١ . وانظر منه : ص ٣٤٥/١ .

(٦٧) المرجع السّابق ٣١٣/١ .

(٦٨) المرجع السّابق .

(٦٩) انظر : كتاب السنة لابن أبي عاصم بتخريج الألباني ١٤٧/١ ، ١٤٨، ٤٦١/٢ ، ٤٦٢ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٧١/١٩ ، ٧٢ ، فتح الباري ٣٠٢/١٢ ، مجمع الزوائد للهيثمي ٢٠٧/٧ ــ ٢١١ ، صحيح الجامع الصَّغير للألباني ٨١٨/٢ ح (٤٤٤٢) .

(٧٠) كتاب السنة لعبد اللّه بن أحمد بن حنبل ٣٧٥/١ .

(٧١) انظر : الشّريعة للآجري ص١٣٢ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي ٨٨٦/٥ ، ٨٨٧ ، فتح الباري لابن حجر ٤٨/١ .

(٧٢) التقوى كالإيمان ؛ كلاهما إذا أفرد أدخل في مسمّاهما الدِّين كلّه ؛ ظاهره وباطنه ، وإذا اقترنا كان الإيمان مختصًّا بالعقائد الباطنة ، والتقوى مختصّة بالأعمال الظاهرة . انظر : شرح الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفي ص٣٢٥ ، ٣٢٩ .

(٧٣) انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٩١/٧ ــ ١٩٤ ، مدارج السالكين لابن القيّم ٣٣٧/١ .

(٧٤) تفسير ابن كثير ٣٧٤/٤ .

(٧٥) كآية [٤٤ ، ٤٨ / المؤمنون] ، وآية [١٣٩ / الشعراء] ، وآية [١٢/ ص] .

(٧٦) انظر : شرح الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفي ص٣٢٣ ــ ٣٣٠ .

(٧٧) انظر : المفردات للراغب ص٤٣١ ، إحياء علوم الدِّين للغزالي ١٤/٤ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١٦٥/٧ ، ١٦٦ .

(٧٨) انظر : المفردات للراغب ص٣٢١ ، ٣٣٠ .

(٧٩) انظر : تفسير ابن كثير ٤٥١/٤ .

(٨٠) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٣١١٦/٤ ، ٣١١٨ ، معجم مقاييس اللّغة ١٦٨/٥ ، المفردات للراغب ص٢٧٧ ، ٤٢٧ .

(٨١) انظر : تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي ٣٩٢/٣ .

(٨٢) انظر : تفسير القرطبي ١٤٢/١٢ ، تفسير ابن كثير ٢٥١/٣ ، روح المعاني للآلوسي ٥٤/١٨ ، ٥٥ ، صفوة البيان لحسنين مخلوف ٧٠/٢ .

(٨٣) انظر : تفسير الطبري ٩٦/٨ ، تفسير القرطبي ١٤٤/٧ .

(٨٤) مسند الإمام أحمد ١٣٢/٢ ، والحديث إسناده حسن . انظر : فيض القدير للمناوي ٣٠٧/٢ ، ح (١٩٢١) ، صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ٣٨٦/١ ، ح (١٩٠٣).

(٨٥) التذكرة ص٤٥ ، ٤٦ .

(٨٦) انظر : تفسير الطبري ١٠٢/٨ ، زاد المسير لابن الجوزي ١٥٧/٣ ، فتح الباري ٣٥٣/١١ .

(٨٧) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب الزمن الَّذي لا يقبل فيه الإيمان (شرح النَّوويّ ١٩٥/٢) .

(٨٨) سنن الترمذي : أبواب التّفسير ، باب ومن سورة الأنعام (تحفة الأحوذي ٤٤٩/٨) . والحديث إسناده صحيح . انظر : تحفة الأحوذي ٤٥٠/٨ ، صحيح الجامع للألباني ٥٨٠/٢ ، ح (٣٠٢٣) ، وفي هذه الرواية دلالة على أنَّ الترتيب في الرواية الأولى غير مقصود .

(٨٩) انظر : صحيح مسلم : كتاب الفتن ، باب ذكر الدجّال (شرح النَّوويّ ٧٧/١٨ ، ٧٨) .

(٩٠) انظر : فتح الباري لابن حجر ٣٥٣/١١ ، تحفة الأحوذي للمباركفوري ٤٤٩/٨ ، أشراط الساعة للوابل ص٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٩١) انظر : تفسير الطبري ٩٦/٨ ــ ١٠٣ ، زاد المسير لابن الجوزي ١٥٦/٣ ، المحرّر الوجيز لابن عطية ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ ، فتح الباري لابن حجر ٣٥٣/١١ .

(٩٢) تفسير الطبري ١٠٣/٨ .

(٩٣) صحيح البخاريّ : كتاب الرقاق ، باب قول النبيِّ ﷺ : بعثت أنا والساعة كهاتين (فتح الباري ٣٥٢/١١) .

(٩٤) هذا مقتضى الآية والنصوص المتظاهرة ، وقد خصّ بعض أهل العلم عدم القبول بالكافر دون العاصي ، أو بمن شاهد الطلوع دون غيره ؛ فلو امتدّ الزمان حتَّى نسي ، وانقطع تواتره ،

وصار الخبر عنه آحادًا ، قبلت التوبة على قولهم ! وهو قول يخالف دلالة النّصوص على العموم ، وامتداد الإغلاق إلى يوم القيامة . وكلّ ما استدلّوا به على قولهم فإما ضعيف، أو ليس نصًّا في محلّ النزاع . انظر : التذكرة للقرطبي ص٧٠٦ ، تفسير القرطبي ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، فتح الباري ٣٥٤/١١ ، ٣٥٥ ، أشراط الساعة للوابل ص٣٩٧ ــ ٤٠٢ .

(٩٥) المسند ، مسند العشرة ، ح (١٥٨١) . قال ابن كثير : إسناده حسن . انظر : تفسير ابن كثير ١٩٥/٢ .

(٩٦) تفسير الطبري ١٠٣/٨ . قال ابن حجر : سنده صحيح ، وهو وإن كان موقوفًا فحكمه الرفع . فتح الباري ٣٥٥/١١ .

(٩٧) انظر : المحرر الوجيز لابن عطيّة ٣٦٧/٢ ، التذكرة للقرطبي ص٧٠٦ ، فتح الباري لابن حجر ٣٥٣/١١ ، ٣٥٤ .

(٩٨) هذا القيد لا يدلّ على أنّ كشف العذاب عنهم إنّما كان في الدنيا ؛ لأنّ اللّه وصفهم بالإيمان في الآية ، وفي قوله : ﴿ فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ [الصافات : ١٤٨] ؛ والإيمان الصادق كاشف لعذاب الدنيا والآخرة . انظر : تفسير ابن كثير ٤٣٣/٢ .

والمراد بالحين في الآية زمان انقضاء آجالهم المقدّر في علم اللّه وكتابه الأوَّل ، ولا صحّة لما يحكى عن ابن عَبَّاس ــ رضي اللّه عنهما ــ أنّ المراد به يوم القيامة فهم أحياء إلى اليوم إلاّ أنّ اللّه سترهم عن أعين الخلق . انظر : روح المعاني للآلوسي ١٩٢/١١ .

(٩٩) انظر : زاد المسير لابن الجوزي ٦٧/٤ ، تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي ٣٩٣/٣ .

(١٠٠) انظر : المحرّر الوجيز لابن عطية ١٤٤/٣ ، تفسير القرطبي ٣٨٤/٨ ، تفسير البيضاوي بحاشية الكازروني ٣١٥/٣ .

(١٠١) انظر : تفسير الطبري ١٧١/١١ ، ١٧٢ .

(١٠٢) المرجع السّابق ١٧٠/١١ .

(١٠٣) تفسير البغوي ٣٩٦/٢ .

(١٠٤) انظر : الزواجر ٣٤/١ .

(١٠٥) انظر : فصوص الحكم ٢١٢/١ . وفي كلام الهيتمي ونقله دلالة صريحة على أن اعتبار إيمان

المعاينة مذهب قديم للصوفية ، وليس مّما أحدثه ، أو تفرّد به ابن عربيّ . انظــر : الزواجــر ٣٤/١ .

(١٠٦) هذا اعتراف بالذنب على وجه الاعتذار ، ولكن في وقت لا تقبل فيه توبة ، ولا تقال فيــه عثرة . انظر : تفسير ابن كثير ٢٠١/٢ . ومّما يحتمل أن يكون بمعنى الآية قوله ﷺ : ((لَنْ يَهْلَكَ النَّاسُ حَتَّى يَعْذِرُوا أَوْ يُعْذِرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ)) . رواه الإمام أحمد وأبو داود واللفظ له. انظر : المسند ، باقي مسند الأنصار ، ح (٢١٤٦٨) ، سنن أبي داود : كتاب الملاحــم ، باب الأمر والنهي ، ح (٤٣٢٥) . والحديث سكت عنه المنذري ، وقال الألباني : إسناده صحيح . انظر : عون المعبود ٥٠٠/١١ ، صحيح الجامع الصغير ٩٢٨/٢ ، ح (٢٥٣١).
والمعنى حتَّى يقرّوا ، ويعترفوا بذنوبهم ، وأنهم مستحقون للعقوبة ، وهذا معنى كــلام ابــن مسعود ومن وافقه ، وهو المعنى الموافق للآية ، وقيل : إنَّ المعنى : لا يهلكون حتَّــى تكثــر ذنوبهم ، ويستحقوا العقوبة ، ويكون لمن يعذبهم العذر ، وقيل غير ذلك . انظر : تفسير ابن كثير ٢٠١/٢ ، عون المعبود ٥٠٢/١١ ، ٥٠٣ .

(١٠٧) نقلاً عن تفسير ابن كثير ٢٦/٤ .

(١٠٨) المرجع السّابق .

(١٠٩) انظر : تفسير ابن كثير ٢٣٧/٤ .

(١١٠) انظر : فصوص الحكم لابن عربيّ ٢٠١/١ ، ٢١٢ ، تعليقات أبي العــلا عفيفــي علــى الفصوص ٢٩٨/٢ ــ ٣٠١ ، الزواجر للهيتمي ٣٥/١ .

(١١١) انظر : دقائق التّفسير لابن تَيْمِيَّة ٢٥٥/١ ــ ٢٥٨ .

(١١٢) المرجع السّابق ٢٥٧/١ .

(١١٣) رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصّحيح ، غير محمَّد بن وهب بن أبي كريمة ، وهــو ثقــة ، ورواه الإمام أحمد بنحوه ، ولكن من رواية أبي عبيدة عن أبيه ، ولم يسمع منه ، وبقيّة رجال أحمد رجال الصّحيح . انظر : المسند للإمام أحمد ، مسند المكثرين ، ح (٣٦٣٣) ، مجمع الزوائد ٨٢/٦ .

(١١٤) انظر : الزواجر للهيتمي ٣٥/١ ، ٣٦ ، روح المعاني للآلوسي ١٠١/٢٩ ، التعليقات على

الفصوص لأبي العلا عفيفي ٢٩٨/٢ ، ٢٩٩ .

(١١٥) انظر : التعليقات على الفصوص ٩٠/٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٢٩٩ .

(١١٦) ملاحظة هذا الأصل ظاهرة في مصنّفات السّلف واستدلالاتهم ؛ فالبخاري مثلاً ابتدأ كتابه ببدء الوحي ؛ لأنّه أصل علم الرّسل ، ثُمَّ بكتاب الإيمان الَّذي هو الإقرار بما جاءت به الرّسل ؛ لأنّه أصل دين أتباعهم ، ثُمَّ بكتاب العلم الَّذي هو معرفة الإيمان قولاً وعملاً .. وهكذا .

وكذلك الشأن في استدلالاتهم ؛ فقد كانوا يستدلون ببراهين النبوّة على وجود الرب وصفاته وأفعاله ؛ لأنّ ثبوت النبوة يوجب تصديق أخبارهم ، واتّباعهم فيما يدعون إليه من التوحيد والأعمال . انظر : مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ١/٢ ــ ٧ ، درء التَّعارض لابن تَيْمِيَّة ٣٥١/٨ ، ٣٥٢ ، الصواعق المرسلة لابن القيّم ١١٩٧/٣ ، ١١٩٨ .

(١١٧) انظر : المفردات للراغب ص٦٨ ، تفسير القرطبي ٢٦٠/١٧ ، تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي ٣٠١/٧ .

(١١٨) صحيح البخاريّ : كتاب فضائل القرآن ، باب كيف نزل الوحي (فتح الباري ٣/٩ ، ح٤٩٨١) .

وانظر : صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ح (٢١٧) .

والحديث يدلّ على أنَّ الآية لازمة حتَّى للنبي ، ويدلّ أيضًا على أنَّ دليل النبوّة يطلق عليه شرعًا آية ، أو بيّنة ، أو برهان كما في هذه النّصوص ونظائرها ، وكما في كلام السّلف ، يقول ابن مسعود : ((كنّا نعدّ الآيات بركة)) . وهذا أولى ممّا درج عليه كثير من العلماء من إطلاق المعجز ، أو الخارق على دليل النبوة ؛ لأنّ الإعجاز ، أو خرق العادة شرط في دليل النبوة ، ولازم له ؛ ولازم الشيء قد يكون أعمّ منه ، فلا يختصّ به ، ويميّزه عن غيره . انظر : الجواب الصّحيح لابن تَيْمِيَّة ٤١٢/٥ ــ ٤٢٠ ، النبوات ٧٧٣/٢ ــ ٧٧٧ ، ٧٨٥ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، فتح الباري ٥٨٧/٦ .

(١١٩) فتح الباري ٦/٩ .

(١٢٠) انظر : تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي ٥٦٥/٥ ، ٥٦٦ .

(١٢١) انظر : النبوّات لابن تَيْمِيَّة ٦٨٤/٢ .

(١٢٢) كبعض أوجه الإعجاز في القرآن الكريم .

(١٢٣) انظر : شرح العقيدة الأصفهانية لابن تَيْمِيَّة ص٨٨ ــ ١٥٧ .

(١٢٤) التبيان في أقسام القرآن ص١٨٧ .

(١٢٥) الجواب الصّحيح لابن تَيْمِيَّة ٤٢٦/٦ ، ٤٢٧ [بتصرّف] ، وانظر : مجمـــوع الفتـــاوى ١١٩/١٧ ، تفسير ابن كثير ٢٤٤/٣ ، ٣٧٣ ، ٤٦٣ .

(١٢٦) انظر : مفتاح دار السّعادة لابن القيّم ١٣/٢ ، الأدلّة العقليّة للعريفي ص٥٠٠ .

(١٢٧) انظر : الجواب الصّحيح ٣٩٣/٦ ، النبوّات ٥١٢/١ ، ٥٣٤ ــ ٥٤٥ ، ٧٣٨/٢ .
والدلالة العقليّة هي : أن يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتيّة تنقله مـــن أحـــدهما إلى الآخر ؛ كدلالة الأثر على المؤثّر . والدلالة الوضعيّة هي أن يكون بين الدال والمدلول علاقة الوضع ؛ كدلالة اللّفظ على المعنى . انظر : التعريفات للجرجاني ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، المعجم الفلسفي لجميل صليبا ٥٦٣/١ ، ٥٦٤ .

(١٢٨) انظر : شفاء العليل لابن القيّم ص٣٣٣ .

(١٢٩) انظر : الجواب الصّحيح ٤١٩/٦ ، النبوّات ٦٨٤/٢ .

(١٣٠) انظر : الجواب الصّحيح ٤١٣/٦ ــ ٤٢٦ .

(١٣١) انظر : المسند للإمام أحمد ، باقي مسند الأنصار ، ح (٢٢٥٩٨ ، ٢٢٦٢٠) .

(١٣٢) سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصَّلاة ، ح (١٣٢٤) . والحديث إسناده صحيح . انظر : سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني ١٠٩/٢ ، ح (٥٦٩) .

(١٣٣) ديوان حسان بن ثابت ٣١٥/١ . وقد نسبه ابن حجر لعبد اللّه بن رواحة . انظر : الإصابة ٧٥/٤ .

(١٣٤) انظر : تهذيب اللّغة للأزهري ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ ، مختصر الصواعق للموصلي ١٠٥٨/٣ .

(١٣٥) انظر : صحيح البخاريّ بشرحه فتح الباري ٦٠٤/٦ ــ ٦٣١ .

(١٣٦) انظر : البرهان للزركشي ٩٦/٢ .

(١٣٧) انظر : تفسير ابن كثير ٤٤٩/٢ ، ٣٩١/٣ .

(١٣٨) انظر : إيثار الحق لابن الوزير ص٨٠ .

(١٣٩) وفي رواية للبخاري قال قيصر : ما قرابة ما بينك وبينه ؟ فقلت : هو ابن عمّ . ولـــيس في

الرَّكب يومئذ أحد من بني عبد مناف غيري . صحيح البخاريّ : كتاب الجهاد ، باب دعاء النَّبيِّ ﷺ إلى الإسلام . (فتح الباري ١٠٩/٦) ، فأبو سفيان يلتقي مع النَّبيِّ ﷺ في عبد مناف ، وهو الأب الرابع للنّبيِّ ﷺ ؛ فأطلق عليه ابن عمّه ؛ لأنّه نزّل كلاًّ منهما منزلة جدّه ، وعبد المطّلب بن هاشم ابن عمّ أميّة بن عبد شمس . وخصّ هرقل الأقرب لأنّه أحرى بالاطلاع على ظاهر النَّبيِّ ﷺ وباطنه ، فتكون إجاباته مطابقة للواقع تمامًا . انظر : فتح الباري لابن حجر ٣٤/١ ، ٣٥ .

(١٤٠) هذا محمول على الأعمّ الأغلب ، حتَّى لا يَرِد أبو بكر وعمر وأمثالهما ممّن أسلم من الأشراف قبل هذا السؤال . انظر : فتح الباري لابن حجر ٣٥/١ .

(١٤١) هذا القيد يخرج من ارتدّ مكرهًا ، أو لهوى في النفس لا سخطة للدين ؛ كما وقع لعبيد اللّه ابن جحش ؛ ولهذا لم يعرج أبو سفيان على ذكره مع أنَّهُ صهره . انظر : فتح الباري ٣٥/١ ، ٢١٨/٨ .

(١٤٢) صحيح البخاريّ : كتاب التّفسير ، باب قوله : قل يا أهل الكتاب ... الآية (فتح الباري ٢١٤/٨ ــ ٢١٦) ، وانظر : صحيح مسلم : كتاب الجهاد ، باب كتب النَّبيِّ ﷺ (شرح النَّوويّ ١٠٣/١٢ ــ ١١٢) .

(١٤٣) صحيح البخاريّ : كتاب الجهاد ، باب دعوة اليهود والنصارى (فتح الباري ١١٠/٦) .

(١٤٤) ابن الناطور أو ناطوراء كان سُقُفًّا على نصارى الشام وقت الحادثة ، ثُمَّ أسلم ، ولقيه الزهري بدمشق زمن عبد الملك بن مروان ، وروى عنه هذه الرواية . انظر : فتح الباري ٤٠/١ ، ٤١ .

(١٤٥) بفتح الياء ، وكسر الراء ؛ أي لم يبرح مكانه . انظر : فتح الباري ٤٢/١ .

(١٤٦) صحيح البخاريّ : كتاب بدء الوحي (فتح الباري ٣٣/١) .

وهذه الروايات تدلّ على جزم هرقل بصدق النَّبيِّ ﷺ ، ولكنّه لم يذعن لما عرفه قلبه ؛ خوفًا على مُلكه ، أو خوفًا من قومه أن يقتلوه كما فعلوا بضغاطر ، صاحب رومية ، حين صدّق النَّبيَّ ﷺ واتّبعه ، وتبرأ من النصرانية . ولما كاتب النَّبيُّ ﷺ هرقل وهو في تبوك أجاب بأنَّهُ مسلم ، فقال النَّبيّ ﷺ كذب عدو اللّه ليس بمسلم . وهذه الرواية الثابتة تدلّ على صحّة مذهب السّلف وبطلان مذهب المرجئة ؛ فإن النَّبيّ ﷺ لم يحكم له بالإسلام بمجرّد قول

القلب أو اللّسان ؛ لأنّه لم يذعن لما عرف من الحقّ ، وتدلّ أيضًا مع مجموع روايات الحادثة على ضعف ما ذكره ابن حجر من أن هرقل أقرّ ولم يستمر ، أو أن أمره كان مـــستبهمًا ؟ ولهذا ختم به البخاريّ كتاب الوحي الَّذي استفتحه بحديث الأعمال بالنيات ؛ إيماء إلى أنَّـــهُ إن صدقت نيّته انتفع وإلا خسر . انظر : تاريخ الطبري ٦٤٩/٢ ـــ ٦٥٢ ، فتح البـــاري ٣٣/١ ، ٣٧ ، ٤٢ ـــ ٤٥ ، الإصابة ٤٠٥/٣ ـــ ٤٠٦ .

(١٤٧) انظر : فتح الباري ٣٣/١ .

(١٤٨) الظن متعلّق بالمرسل إليهم لا بالرسل ؛ لأن الرسل لا يجوز عليهم الـــشك في وعـــد اللّـــه ووعيده مع معاينة حجج اللّه وبراهينه ؛ أي ظنّ الأتباع أو المكذِّبون أنَّ الرسل قد أخلفـــوا فيما وعدوا به من النصر ، وإهلاك الأعداء . وهذا قول ابن عبّاس وسعيد بن جبير وغيرهم واختاره الطبري ، وقيل غير ذلك . انظر : تفسير الطبري ٨٢/١٣ ـــ ٨٧ ، تفسير ابـــن كثير ٤٩٧/٢ ، ٤٩٨ .

(١٤٩) انظر : تفسير ابن كثير ٣٣٨/٣ ، إيثار الحق لابن الوزير ص٥٥ ، صفوة البيان لحـــسنين مخلوف ١١٠/٢ .

(١٥٠) نقلاً عن تفسير البغوي ٣٩٢/٣ ، وانظر : تفسير القرطبي ٤٦/١٠ ، تفسير ابـــن كـــثير ٤٥٠/٢ ، ٣١٨/٣ .

(١٥١) انظر : حاشية الدسوقي على أم البراهين ص١٧٦ ، ١٧٧ ، شرح الجـــوهري للبيجـــوري ص١٣٣ .

(١٥٢) من المثلات المشهورة الَّتي كانت إرهاصًا لنبوّة نبيّنا مُحَمَّد ﷺ مثلة أصحاب الفيل ، فقـــد وقعت عام ولادة النَّبيِّ ﷺ على الصَّحيح ؛ تمهيدًا لشأنه ، ودلالة على نبوّته ، ولا صحّة لما ذكره الصاوي من أنّ ذلك كان ببركة النّور المحمدي الَّذي كان في أصلاب آبائه . انظـــر : تفسير القرطبي ١٩٤/٢٠ ، ١٩٥ ، روح المعاني للآلوسي ٢٩٨/٣٠ ، حاشية الـــصاوي على الجلالين ٤٧٩/٤ ، تفسير ابن سعدي ٦٧٤/٧ .

(١٥٣) كرامات الأولياء على الصّحيح من قولي العلماء تعتبر من آيات الأنبياء الصغرى ؛ لأنهـــم إنّما نالوا الكرامة ببركة اتباع النَّبيّ ﷺ . انظر : النبوات لابن تَيْمِيَّة ٨٢٣/٢ ، ١٠٨٤ .

(١٥٤) انظر : النبوات لابن تَيْمِيَّة ٧٩٤/٢ ، ٨٥٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، الجواب الـــصّحيح لابـــن

تَيْمِيَّة ٦/٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(١٥٥) الجواب الصّحيح ٥/٤٢٠ ، ٤٢١ [بتصرف] .

(١٥٦) انظر : التبيان لابن القيّم ص١٨٧ .

(١٥٧) المرجع السّابق .

(١٥٨) انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي ١/١٧٦ ، ١٨٥ ، ٤/٨٣٢ ، التمهيد لابن عبد البر ٩/٢٣٨ ، مجموع الفتاوى لابن تَيْمِيَّة ٧/٣٠٨ .

(١٥٩) انظر : جامع العلوم والحكم لابن رجب ص١٧٥ ــ ١٧٨ ، التوضيح والبيان لابن سعدي ص٦٣ ــ ٩٣ .

(١٦٠) في الكلام إضمار يدلّ عليه السياق ؛ لأنّ المراد تأكيد صدق الوعد بطرفيه ؛ أي إنجاء الرسل وأتباعهم ، وأخذ أعدائهم واستئصالهم . انظر : تفسير ابن كثير ٢/٤٣٤ .

(١٦١) انظر : تفسير ابن كثير ٣/٢٢٨ .

(١٦٢) انظر : تفسير القرطبي ٩/٩٣ ، ١٨/١٧٣ ، روح المعاني للآلوسي ٨/١٥٨ ، ١٢/١٠٤، ١١٢ ، ٢٨/١٤١ ، حاشية الصاوي على الجلالين ٤/٢٨٠ ، ٣٢٨ .

(١٦٣) انظر : تفسير ابن كثير ٢/٤٥٩ ، روح المعاني للآلوسي ١٢/١٣٧ ، ١٣٨ .

(١٦٤) انظر : تفسير البغوي ٣/٢٣٢ ، تفسير القرطبي ١١/٢٥٠ ، روح المعاني للآلوسي ٨/١٤٨ ، ١٦/٢٦٧ .

(١٦٥) انظر : تفسير ابن كثير ٢/٤٥٥ .

(١٦٦) العدة بالضم ما يعد لحوادث الدهر من المال والسلاح . انظر : مختار الصحاح للرازي ص٤١٦ ، ٤١٧ .

(١٦٧) انظر : تفسير البغوي ٤/٢٦٤ ، تفسير القرطبي ١٧/١٤٥ ، تفسير ابن كثير ٣/٣٣ ، ١٣٤ ، روح المعاني للآلوسي ٢٧/٩١ .

(١٦٨) انظر : مجموع الفتاوى ٧/٦٢ ــ ٨٣ .

(١٦٩) انظر : تفسير البيضاوي بحاشية الكازروني ٤/٢٥٠ .

(١٧٠) صحيح البخاريّ : كتاب الأنبياء ، باب قصّة يأجوج ومأجوج ، ح (٣٣٤٦) (فتح الباري ٦/٣٨١) .

(١٧١) انظر : فتح الباري ١٠٩/١٣ .

(١٧٢) انظر : تفسير القرطبي ١٠٩/١٠ ، تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي ٦٨/٣ ، ٢٠٧/٤ ، ٤٣٦/٧ .

(١٧٣) نقلاً عن تفسير ابن كثير ٢٣١/٣ .

(١٧٤) تفسير ابن كثير ٥٧١/٢ .

(١٧٥) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم لابن تَيْمِيَّة ٨٩/١ ، الصواعق المرسلة لابن القيّم ٦٨٥/٢.

(١٧٦) انظر : البرهان للزركشي ٦٤/٤ ، ٦٥ .

(١٧٧) انظر : تفسير القرطبي ٢٠٥/١٦ ، تفسير ابن كثير ٤٣٤/٢ ، تيسير الكريم الرحمن لابـــن سعدي ١٣٨/٦ .

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدِّين السيوطي . مطبعة الحلبي بمصر ، الطبعة الرَّابعة ١٣٩٨ هـ .

٢- إحياء علوم الدِّين ، لأبي حامد الغزالي . دار المعرفة ، بيروت .

٣- الأدلّة العقليّة النّقليّة على أصول الاعتقاد ، للدّكتور / سعود بن عبد العزيز العريفي . الطبعة الأولى ١٤١٩ ، دار عالم الفوائد بمكّة المكرّمة .

٤- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ، لأبي السّعود بن محمَّد العمادي الحنفي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥- أشراط السّاعة ، ليوسف بن عبد اللّه الوابل . دار ابن الجوزي ، الطّبعة الثّانية عشرة ، ١٤٢٠ هـ .

٦- الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق عادل أحمد عليّ معوض . دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطّبعة الثَّانيَة ، ١٤٢٣ هـ .

٧- اقتضاء الصّراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، لأحمد بن عبد الحليم بن تَيْميَّة ، تحقيق / ناصر العقل . بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

٨- أوضح المسالك بشرحه ضياء السّالك ، لعبد اللّه بن يوسف بن أحمد بن هشام ، وشرحه لمحمّد عبد العزيز النجّار . طبعة ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م.

٩- إيثار الحقّ على الخلق ، لأبي عبد اللّه محمَّد بن المرتضي المشهور بابن الوزير. دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

١٠- بدائع الفوائد ، لمحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة . دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، إدارة الطّباعة المنيريّة .

١١- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدِّين محمَّد بن عبد اللّه الزركشي ، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الثّالثة ١٤٠٠ هـ ، دار الفكر بلبنان .

١٢- البلاغة فنونها وأفنانها ، لفضل عبّاس . الطبعة الثّانية ١٤٠٩ هـ ، دار الفرقان .

١٣- تاريخ الأمم والملوك ، لأبي جعفر الطبري ، تحقيق / محمَّد أبو الفضل إبراهيم . دار سويدان ، بيروت .

١٤- التبيان في أقسام القرآن ، للإمام شمس الدِّين بن القيّم . دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ هـ .

١٥- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، للحافظ محمَّد المباركفوري . المكتبة السلفية بالمدينة ، مطبعة المدني ، الطبعة الثّانية ١٣٨٣ هـ .

١٦- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ، لمحمد بن أحمد القرطبي . دار الفكر للطباعة والنشر .

١٧- تفسير القرآن العظيم ، لإسماعيل بن كثير القرشي . مكتبة دار التراث بالقاهرة ، مطابع المختار الإسلامي .

١٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآسانيد ، للحافظ يوسف بن عبد اللّه بن عبد البر . مطبعة فضالة ، المحمدية .

١٩- تهذيب اللّغة ، لأبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهري ، تحقيق / رياض قاسم . دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

٢٠- تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان (تفسير السعدي) ، لعبد الرّحمن بن ناصر السّعدي . المؤسّسة السعيدية بالرّياض .

٢١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، لأبي عبد اللّه محمَّد بن أحمد القرطبي، تصحيح / أحمد البردوني . الطبعة الثّانية .

٢٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطّبري) ، لأبي جعفر محمَّد بن جرير الطّبري . طبعة ١٤٠٥ هـ ، دار الفكر ببيروت .

٢٣- جامع الدروس العربيّة ، لمصطفى الغلاييني . المكتبة العصريّة ، بيروت ، الطّبعة الثامنة عشرة .

٢٤- جامع العلوم والحكم ، لعبد الرّحمن بن أحمد بن رجب . دار المعرفة ، بيروت.

٢٥- الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح ، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة ، تحقيق الدكتور / عليّ حسن ورفاقه . الطبعة الثّانية ١٤١٩ هـ ، دار العاصمة بالرّياض .

٢٦- حاشية الدسوقي على أمّ البراهين ، لمحمد الدسوقي . دار إحياء الكتب العربية ، إندونيسيا .

٢٧- حاشية الشّهاب على البيضاوي ، لشهاب الدِّين أحمد بن محمَّد الخفاجي . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٢٨- حاشية الصّاوي على تفسير الجلالين ، لأحمد الصّاوي المالكي . طبعة ١٤١٤ هـ ، دار الفكر .

٢٩- حاشية الكازروني على البيضاوي ، لأبي الفضل الصديقي . دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .

٣٠- الحقّ الدامغ ، لأحمد بن حمد الخليلي . مطابع النهضة بمسقط ١٤٠٩ هـ .

٣١- الدرّ المنثور في التّفسير بالمأثور ، لجلال الدِّين السّيوطي . دار المعرفة ببيروت .

٣٢- درء تعارض العقل والنّقل ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق د/ محمَّد رشاد سالم. مطابع جامعة الإمام محمَّد بن سعود ، الرياض ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ .

٣٣- دقائق التفسير ، لابن تَيْمِيَّة ، تحقيق : محمَّد السيد الجليند . مؤسسة علوم القرآن، بيروت ، الطبعة الثّانية ، ١٤٠٤ هـ .

٣٤- الدّليل والبرهان ، ليوسف بن إبراهيم الوارجلاني . نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، سنة ١٤٠٣ هـ .

٣٥- ديوان حسّان بن ثابت ، تحقيق وليد عرفات . دار صادر .

٣٦- رسائل العدل والتوحيد ، لمجموعة من أئمة المعتزلة ، دراسة وتحقيق : محمَّد عمارة. نشر دار الهلال .

٣٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدِّين محمود الآلوسي . طبعة ١٤٠٨ هـ ، دار الفكر .

٣٨- زاد المسير في علم التّفسير ، لجمال الدِّين عبد الرّحمن بن الجوزي . الطبعة الرّابعة ١٤٠٧ هـ ، المكتب الإسلامي ببيروت .

٣٩- الزواجر عن اقتراف الكبائر ، لأحمد بن حجر الهيتمي . دار المعرفة ، بيروت ، طبعة ١٤٠٨ هـ .

٤٠- سلسلة الأحاديث الصّحيحة ، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني . الطبعة الثّانية ١٤٠٧ هـ ، مكتبة المعارف بالرّياض .

٤١- السنّة ، للحافظ أبي بكر بن أبي عاصم الشيباني ، تخريج محمَّد ناصر الدِّين الألباني . الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ، المكتب الإسلامي .

٤٢- شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة ، لأبي القاسم هبة اللّه بن الحسن اللالكائي ، تحقيق / د. أحمد سعد حمدان . دار طيبة .

٤٣- شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمذاني ، تحقيق الدكتور / عبد الكريم عثمان . الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ ، مكتبة وهبة بمصر .

٤٤- شرح الجوهري ، للبيجوري ، بتعليق : محمَّد يوسف الشيخ . دار إحياء الكتب العربية ، الطّبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .

٤٥- شرح العقائد النّسفيّة ، لسعد الدِّين التفتازاني . مطبعة كردستان العلميّة ، مصر، طبعة ١٣٢٩ هـ.

٤٦- شرح العقيدة الأصفهانية ، لأبي العباس بن تيمية ، طبعة دار الكتب الإسلامية بمصر ، تقديم / حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية .

٤٧- شرح العقيدة الطحاوية ، لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الحنفي ، تحقيق وتخريج / شعيب الأرنؤوط . الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ، مكتبة دار البيان بدمشق .

٤٨- شرح المواقف ، لعليّ بن محمَّد الجرجاني . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .

٤٩- الشّريعة ، للإمام محمَّد بن الحسين الآجري ، تحقيق / محمَّد حامد الفقي . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

٥٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لابن قيّم الجوزيّة . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلميّة .

٥١- الصّحاح ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق / أحمد عطّار . الطّبعة الثّانية ١٤٠٢ هـ .

٥٢- صحيح الجامع الصّغير وزيادته ، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني . الطبعة الثّانية ١٤٠٦ هـ ، المكتب الإسلاميّ .

٥٣- صفوة البيان لمعاني القرآن ، لحسنين مخلوف . دار الكتاب العربيّ بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ .

٥٤- الصّواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة ، لمحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة ، تحقيق د / عليّ بن محمَّد بن دخيل اللّه . دار العاصمة ، الرِّياض ، الطّبعة الثّانية ، ١٤١٨ هـ .

٥٥- طبقات المعتزلة ، لأحمد بن يحيى بن المرتضى . المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٣٨٠ هـ .

٥٦- عدّة الصابرين وذخيرة الشّاكرين ، للإمام محمَّد بن أبي بكر بن القيّم ، تحقيق / محمَّد عثمان الخشت . دار الكتاب العربي ، الطّبعة الثّانية ، ١٤٠٦ هـ .

٥٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، لأبي الطيّب محمَّد شمس الحقّ آبادي . المكتبة السلفية ، الطبعة الثّانية ١٣٨٨ هـ .

٥٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ / أحمد بن عليّ بن حجر ، تحقيق الشّيخ / عبد العزيز بن باز . دار المعرفة ببيروت .

٥٩- الفرق بين الفرق ، لعبد القادر بن طاهر البغدادي ، تحقيق / محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد . دار المعرفة ببيروت .

٦٠- فصوص الحكم ، لابن عربيّ ، تعليق : أبو العلا عفيفي . دار الكتاب العربي،

بيروت ، طبع مطابع دار لبنان ، بيروت .

٦١- فيض القدير شرح الجامع الصّغير ، لعبد الرؤوف المناوي . دار المعرفة ، بيروت.

٦٢- القاموس المحيط ، لمجد الدِّين بن محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي . المؤسسة العربيّة للطّباعة والنّشر . بيروت ، دار الجيل .

٦٣- كتاب السنّة ، لعبد اللّه بن الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق / د. محمَّد سعيد القحطاني . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٦٤- كتاب النبوّات ، للإمام تقيّ الدِّين ابن تَيْمِيَّة ، تحقيق الدّكتور / عبد العزيز الطويان . أضواء السّلف ، الطّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

٦٥- الكشّاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل (بحواشيه)، لمحمود بن عمر الزّمخشريّ . الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ ، دار الفكر للطّباعة والنّشر .

٦٦- لسان العرب ، لمحمّد بن مكرم بن منظور . ط: دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت .

٦٧- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق الدكتور محمود سزكين . مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٦٨- مجمع الزوائد ، للحافظ عليّ بن أبي بكر الهيثميّ . مؤسّسة المعارف ، بيروت، طبعة ١٤٠٦ هـ .

٦٩- مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ، جمع وترتيب عبد الرّحمن بن محمَّد بن قاسم . مطبعة المساحة العسكريّة بالقاهرة ١٤٠٤ هـ .

٧٠- المحرّر الوجيز (تفسير ابن عطيّة) ، للقاضي أبي محمَّد عبد الحقّ بن غالب ابن عطيّة ، تحقيق / عبد السّلام عبد الشافي . الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ، دار الكتب العلميّة ببيروت .

٧١- مختار الصّحاح ، لمحمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ . دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، الطّبعة الأولى ، ١٩٦٧ م .

٧٢- مختصر الصواعق المرسلة ، لمحمّد بن نصر الموصلي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، دار الكتب العلميّة ، ببيروت .

٧٣- مدارج السّالكين ، للإمام ابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق محمَّد الفقي . دار الرشاد بالمغرب .

٧٤- المسامرة شرح المسايرة ، للكمال بن أبي شريف . المطبعة العامرة ببولاق ، مصر، ١٣١٧ هـ .

٧٥- مشارق أنوار العقول ، لعبد اللّه بن حميد السالمي ، تعليق : أحمد الخليلي المفتي العام بسلطنة عمان .

٧٦- معالم التّنزيل (تفسير البغوي) ، لحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق خالد العك وزميله . الطبعة الثّانية ١٤٠٧ هـ ، دار المعرفة .

٧٧- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي وزملاؤه . دار السرور ، بيروت .

٧٨- معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق / محمَّد الصّابوني . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى ، مطابع النّدوة .

٧٩- معجم البلاغة العربية ، للدكتور بدوي طبانة . دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ .

٨٠- معجم مقاييس اللّغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السّلام هارون . طبعة ١٣٩٩ هـ ، دار الفكر .

٨١- المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى وزملائه . الطّبعة الثّانية .

٨٢- مفتاح دار السّعادة ، للإمام ابن القيّم . دار الكتب العلميّة بلبنان .

٨٣- المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق محمَّد سيّد كيلاني . دار المعرفة ، بيروت .

٨٤- مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين ، لأبي الحسين عليّ بن إسماعيل الأشعريّ .

دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، الطّبعة الثّالثة .

٨٥- مـــلاك التأويل ، لأحمد بـــن الـــزّبير الغرنـــاطي ، تحقيـــق : محمـــود كامـــل . طبعـــة ١٤٠٥ هـــ ، دار النهضة ، بيروت .

٨٦- الملل والنّحل ، لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيـــق / محمَّـــد ســـيّد الكـــيلاني . دار المعرفة ، بيروت ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٥ هـــ .

٨٧- النّهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدّين المبارك بـــن محمَّـــد الجـــزري ، تحقيـــق / طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي . مكتبة الباز بمكّة .

٨٨- الوعد الأخروي ، لعيسى عبد اللّـــه الـــسّعدي . دار عـــالم الفوائـــد بمكّـــة الطّبعـــة الأولى ، ١٤٢٢ هـــ .